جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية : الحقوق و العلـــــوم السيـــــاسية

فرع : العلاقات الدولية

قسم : العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: استراتيجية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تحت عنوان

السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية الجزائر أنموذجا

2018-2000 م.

إعداد الطالب :

سعيداني علاء الدين

إشراف الأستاذ :

د. سالم حسين

لجنة المناقشة :

الإسم و اللقب	الجامعة	الصفة
د. زوبيري عبد الله	محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. سالم حسين	محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
الأستاذ : زغبة عبد المالك	محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

تاريخ المناقشة :

2019/06/30

السنة الجامعية :

2019/2018م

الموافق لـ: 1440-1439 هـ

إ هـد ا ء

إلى من أنجبتني وربتني وأنارت دربي، إلى أمي الغالية ، إلى أبي العزيز لمن دأب على توجيهي ومرافقتي في خطوات الحياة، إلى أفراد عائلتي وإخوتي جمال، وبدر الدين، وايمن، وأخواتي الغاليات على قلبي وأبناء إخوتي :هديل محمد ،عبد الرحمان، أريج مرام ،أمنية ،تسنيم ،وجيه، محمد، ضياء، إدريس، وجدان .

إلى سندي سهام الغالية.

إلى جميع أصدقائي لروح المرحوم محمد شنيتي ، وأصدقائي : زهار عبدو ، نويوة غانو، فيصل بن زاوي، حسام قندوز، رشيد والي ، ياسين لعثامنة ، الصالح مباركية ، اسلام حموش ، لكبير محمد، عبد الرحيم مراكشي ، اليامين لعياضي ، يوسف العماري ،بن فرشيش عبد الحق، فارس بن واضح، وكل الغاليين على قلبي أدام الله المحبة بيننا.

علاء الدين.

شكر وعرفان:

اتوجه بالشكر الجزيل الى كل من ساهم في هذا العمل المتواضع وعلى راسهم الأستاذ المشرف الدكتور سالم حسين، كما اتقدم بالشكر الجزيل الى استاذي زغبة عبد المالك على النصائح والإرشادات، وكل من علمني حرفا.

علاء الدين سعيداني.

خطة الدراسة

السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية الجزائر أنموذجا 2000-2018

الفصل الأول: السياسة الخارجية الصينية

المبحث الأول:مفهوم السياسة الخارجية الصينية وأهم محدداتها والمقاربات المفسرة لها

المطلب الأول: المراحل التاريخية للسياسة الخارجية الصينية

المطلب الثاني:المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الصينية

المبحث الثاني:أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الصينية

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الصينية وأدواتها

المطلب الثاني :مبادئ السياسة الخارجية الصينية

المبحث الثالث:المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية الصينية

المطلب الأول: القوة الناعمة

المطلب الثاني: الاعتماد المتبادل

الفصل الثاني:محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية

المبحث الأول: العلاقات الصينية العربية وأهم مرتكزاتها

المطلب الأول:الجذور التاريخية للعلاقات الصينية العربية

المطلب الثاني:مرتكزات العلاقة الصينية العربية

المبحث الثاني:محددات السياسة الخارجية الصينية بالمنطقة العربية

المطلب الأول: محددات اهتمام الصين بالمنطقة العربية

المطلب الثاني:موقف الخارجية الصينية من الثورات العربية

الفصل الثالث السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر 2018-2000

المبحث الأول: المحددات السياسة والاقتصادية الجزائرية

المطلب الأول:لمحة عن الجزائر

المطلب الثاني :المعطيات الساسية والاقتصادية

المبحث الثاني:العلاقات الصينية الجزائرية بين فرص الاستمرارية والتقدم

المطلب الأول:العلاقات التاريخية والسياسية بين الصين والجزائر

المطلب الثاني :العلاقات الاقتصادية والعسكرية

المبحث الثالث:العلاقات الاقتصادية الصينية بين المعيقات والافاق المستقبلية

المطلب الأول:المعيقات التي يواجهها الاستثمار الصيني في الجزائر

المطلب الثاني :آفاق ومستقبل التعاون بين البلدين

خاتمة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

تمهيد

تعتبر السياسة الخارجية حقلا من حقول العلوم السياسية، التي تترجم السلوك الخارجي لدولة معينة تجاه القضايا التي تمس بيئتها الخارجية ،وفي خضم الوضع الدولي الراهن فإن السياسة الخارجية لأي دولة تعبر عن مدى أهميتها وعن انسجامها في طبيعة النظام الدولي الجديد، والصين ليست بمعزل عن هذه الدول إذ تسعى إلى فرض منطقها بين منطق القوى الكبرى على الصعيد الإقليمي والعالمي، انطلاقا من المحددات التي تمتلكها الصين في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وذلك باستخدام الأدوات التي تساعدها في تحقيق سياستها الخارجية، بناءا على مبادئها في ما يتعلق بسياستها الخارجية .

عرفت العلاقات الصينية العربية انطلاقا من الألفية الجديدة تطورات كبيرة عمت المجالات السياسية، والاقتصادية نظرا للعلاقات الودية تاريخيا بين الجانبين من خلال دعمهم لبعضهم البعض في مختلف القضايا التي تمس الطرفين، ولعل الشاهد الأساسي على ذلك يتمثل باتخاذ الصين لسياسة خارجية جديدة تجاه المنطقة العربية ،وهذا لحاجة الصين إلى المنطقة العربية في تلبية متطلباتها وحاجاتها الاقتصادية، ولتوسيع نفوذها في العالم باعتبار أن الصين تركز على تعزيز القوة الاقتصادية ولطبيعة لمنطقة العربية الغنية بمختلف المقومات الجيوستراتيجية.

يرجع حجم العلاقات الصينية الجزائرية الوطيدة الى أن البلدين اشتركا في عامل الاستعمار، والدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما أن الصين قد أدرجت الجزائر ضمن اولوياتها، نظرا لما تمتلكه الجزائر من مقومات، رغم صعوبة الأمر نظرا لاصطدامها بالقوى الأوربية المتنافسة عن المنطقة.

2-أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية الموضوع في تنامي القوية الصينية وتعاظم دورها في علاقتها مع الدول العربية، وفي درجة الاهتمام التي توليه الصين للمنطقة العربية نظرا لما تمتلكه من محددات في المنطقة إضافة إلى التنافس الشديد على هذه المنطقة من طرف القوى الكبرى. ومعرفة جديد العلاقات الصينية العربية.

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

-معرفة محددات السياسة الخارجية الصينية وحجم القوة التي تتمتع به الصين.

-معرفة أهم ركائز العلاقات بين الصين والدول العربية.

-معرفة طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية وإبراز جوانب التعاون بينهما

3-أسباب اختيار الموضوع

تتجلى أسباب اختيار الموضوع في الاسباب الذاتية والأسباب الموضوعية.

أ-الأسباب الذاتية:

-رغبتي في البحث حول الصين باعتبارها قوة ومثالا رائدا في التقدم الاقتصادي والصناعي وشدت اهتمامي بمواضيع السياسة الخارجية.

ب-الأسباب الموضوعية:

-التطرق للموضوع بزاوية أخرى وتحديد الدراسة وربطها بالمنطقة العربية ومحاولة إضافة الجديد في توجه واهتمام الصين بالمنطقة العربية،

-محاولة تقديم الاضافة العلمية لموضوع السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية ومحاولة تقديم إطار تحليلي لها.

4-إشكالية الدراسة:

إن سعي الصين إلى البروز كقوة عالمية اقتصادية جعلها توجه اهتمامها إلى المنطقة العربية التي تمتلك المقومات اللازمة لتعزيز اقتصادها في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة وعلى ضوء ذلك يمكن طرح الاشكالية التالية:

- **فيما تتمثل توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية عموما والجزائر خصوصا؟**

- وتنبثق من الإشكالية المطروحة التساؤلات الفرعية التالية:
- ماهي محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية؟
- ما هو موقف السياسة الخارجية من التحولات الراهنة في المنطقة العربية بالخصوص قضية الربيع العربي؟
- ماهي معيقات الاستثمار الصيني في الجزائر؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

-إن تنامي متطلبات الاقتصاد الصيني الذي أصبح يبحث عن الأسواق الخارجية خارج سور الصين أدي به ذلك إلى توجهها تجاه المنطقة العربية.

الفرضيات الجزئية:

- إن الاهتمام الصيني جاء بناءا على المصالح الصينية في المنطقة.
- إن الصين تعطي الأولوية للاهتمام بالجانب الاقتصادي ثم الجانب السياسي وهذا ما جعلها تبحث عن الأسواق في المنطقة العربية.
- إن معيقات الاستثمار الصيني في الجزائر جعلها تخطط لرؤى واستراتيجيات جديدة بعيدة في المنطقة.

5-حدود الدراسة:

في حدود الدراسة جرت دراستنا في :

-الحدود المكانية: تركزت دراستنا حول الصين والمنطقة العربية الممتدة من الشرق الأوسط إلى المغرب

_الحدود المكانية: تم تحديد الاطار الزماني من سنة:2000-2018

6-منهج الدراسة:

لدراسة أي موضوع او إجراء أي بحث، يجب وضع الأسس المنهجية لتوجيه الباحث ،وعليه فإن الدراسة انطلقت من المقدرات الصينية وتحويل اهتمامها للمنطقة العربية ذلك استدعت طبيعة الموضوع المزج بين ثلاث مناهج هما المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة.

-المنهج التاريخي:

إن المنهج التاريخي يمكننا من رصد أهم المحطات التاريخية في مسار العلاقات بين الصين والجانب العربي ، كما انه لا يمكن فهم طبيعة وتحليل طبيعة العلاقات دون الرجوع

إلى السياق التاريخي باعتبار أن العلاقات بين الجانب الصيني والجانب العربي مرت بعدة محطات مما ساعد الصين في بلورة سياستها الخارجية وبناءها مع الدول العربية.

-**المنهج بالوصفي:** اعتمادنا على المنهج الوصفي في تحليل طبيعة السلوك الخارجي الصيني، والادوات التي استخدمتها السياسة الخارجية الصينية، في تثبيت سياستها في المنطقة العربية ،وذكر أهم صفات السياسة الخارجية ووصف طبيعة العلاقات بين الصين والدول العربية.

-**المنهج الإحصائي:**تطرقنا في دراستنا إلى عرض بعض الأرقام التي تخص المقدرات الطبيعية والجغرافية للصين والجزائر على حد سواء كما أن دراستنا تتطلب ذكر بعض الإحصائيات والنسب خاصة في الجانب الاقتصادي .

7-**الإطار النظري:**

-استخدمنا في هذه الدراسة المقاربات النظرية المتمثلة في الاعتماد المتبادل لأن الصين تركز على الجانب الاقتصادي بشكل كبير فهي تطور قدراتها العسكرية بناء على مقدراتها الاقتصادية وهو ما يدفعا لتأمين على حاجياتها الاقتصادية وتعزيزها ،كما أن فكرة الاعتماد المتبادل هي فكرة وثيقة بالاقتصاد العالمي.

-كما استخدمنا مقاربة القوى الناعمة وهي الصعود السلمي الذي تنتهجه الصين والصعود عن طريق استخدام الدبلوماسية الاقتصادية دون اللجوء إلى القوى الصلبة أو العسكرية فالصين تستثمر في الجانب الاقتصادي لتحقق الصعود والهيمنة الاقتصادية العالمية.

8-**الإطار المفاهيمي :**

تم التركيز في دراستنا على عنصر السياسة الخارجية

مفهوم السياسة الخارجية :

إن ظهور موجة من الباحثين قد قادنا إلى تقديم تعريف للسياسة الخارجية، ولعل اهم هذه التعريفات تلك التي قدمها "جيمس روزنو" الذي عرف السياسة الخارجية على أنها منهج للعلم يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق مع الأهداف المحددة سلفا".[1]

الدبلوماسية الاقتصادية:

الدبلوماسية الاقتصادية عي عملية التعاون مع الخارج لرفع المنافع الوطنية في كل مجالات النشاط الاقتصادي مثل التجارة والاستثمار والنشاطات الاقتصادية الأخرى وذلك عبر العلاقات الثنائية والعلاقات المتعددة الأطراف وهي نوع من أنواع الدبلوماسية تهتم بقضايا السياسة الاقتصادية من حيث الرصد والتحليل وتقديم التوصيات وتهتم بالدفاع عن المصالح التجارية

[1] [1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،مكتبة النهضة المصرية،ط1999،2 ص01

والاقتصادية للدولة المرسلة واستكشاف الوضع الاقتصادي في الدول الأخرى وخصوصا في الاقتصاديات الناشئة.[2]

9-أدبيات الدراسة:

في دراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا على دراستين تطرقتا إلى الوضوع :

-عامر شرعان السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط ، والذي يتحدث عن السياسة الخارجية في المنطقة العربية والمنطقة المغاربية ومنطقة الخليج العربي، والذي يسلط الضوء على اهتمامات الصين بالمنطقة العربية وأهم محدداتها.

-دراسة عاهد المشاقبة والذي تناول العلاقات الصينية العربية من جانبها السياسي والاقتصادي وتوضيح خارطة السياسة الخارجية للصينية تجاه المنطقة العربية.

- كما استعملنا المجلات التي تطرقت إلى السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية من خلال عرضها لمختلف الأبعاد وتحليلها المناسب الذي يخدم دراستي في هذا الجانب.

10-تقسيم الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تضمن الفصل الأول السياسة الخارجية الصينية المقسم إلى ثلاثة مباحث فالمبحث الاول مخصص للجانب التاريخي للسياسة الخارجية الصينية بحيث يتم عرض التطورات التاريخية للسياسة الخارجية الصينية وتطرقنا إلى محددات السياسة الخارجية الصينية التي تنقسم بدورها إلى محددات داخلية ومحددات خارجية أما في المبحث الثاني فتناولنا مطلبين المطلب الأول أهداف وآليات تنفيذ السياسة الخارجية الصينية ، المطلب الثاني مخصص لأهم مبادئها ،بينما تناولنا المقتربات المفسرة للسلوك الخارجي الصيني، في المبحث الثاني المقسم إلى مطلبين الاول للقوة الناعمة والمطلب الثاني الاعتماد المتبادل.

في الفصل الثاني قمنا بتقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول يتضمن مطلبين ، المطلب الأول يتحدث عن الجذور التاريخية للعلاقات الصينية العربية وعرض بينما تناولنا في المطلب الثاني أهم مرتكزات العلاقة بين الجانبين اما فيما يخص المبحث الثاني ، المقسم إلى مطلبين فقد تطرقنا إلى محددات اهتمام الصين بالمنطقة في المطلب الأول ، أما في المطلب الثاني فقد بينا الموقف الصيني من الثورات العربية.

أما فيما يخص الفصل الثالث فقد درسنا العلاقات الصينية في الجزائر وقسمناه على ثلاثة مباحث المبحث الاول مقسم إلى مطلبين ، المطلب الاول نعرض فيه لمحة عن الجزائر وفي المطلب الثاني نعرض معطيات الجزائر الاقتصادية والسياسية اما في المبحث الثاني المقسم إلى مطلبين فقد تناولنا العلاقات الصينية الجزائرية في المطلب الأول ، اما في المطلب الثاني فقد ذكرنا أهم مجالات التعاون بين الجانبين، وفي المبحث الأخير قسمنا المبحث إلى مطلبين تناولنا في المطلب الأول أهم العوائق والصعوبات المواجهة للاستثمار الصيني في الجزائر، أما في المطلب الثاني فقد عرجنا على بعض آفاق التعاون بين البلدين.

[2] لؤي يحيى الإرياني،**الدبلوماسية الاقتصادية**،http://www.alestethmar.net/news.php?id=23649 تم الاطلاع عليه يوم 22/06/2019

الفصل الأول

محددات السياسة الخارجية الصينية

مقدم

تعتبر
تزخ
الخار
واقتـ
يتمات
يتعلق
بشكل
فالصين
والسمات.

لذي
ات
ية،
ب،
فيما
اهم
لعالم،
الأقطاب

الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية الصينية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية الصينية وأهم محدداتها والمقاربات المفسرة لها

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى الجانب التاريخي للسياسة الخارجية الصينية وأبرز مراحل تطورها ،كما نبرز أهم محددات السياسة الخارجية وأهم الأهداف والمبادئ التي تنتهجها الصين في تفسير سلوكها الخارجي، والتعريج على أهم المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأول :المراحل التاريخية للسياسة الخارجية الصينية.

المرحلة الأولى:تم الإعلان عن استقلال الصين في الفاتح من أكتوبر 1949، وكان **"ماوتسي تونغ "** هو أول رئيس للصين حيث أن قراراته كانت تبنى من خلال رؤيته وتحليله للأوضاع الدولية وتبنى سياسة الانغلاق والعزلة، وقد كان **"ماو"** يرفض قواعد النظام الدولي ، وسعى إلى عدم الامتثال لقواعده، حيث وجد أن التغيير الحقيقي يكمن في الثورة. وقد تميزت سياسة **"ماو"** الخارجية بلغتها الشديدة والصارمة ومعارضتها الشديدة للدول العظمى (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفياتي) إلى جانب ارتباطها الوثيق بالدول النامية وما يتعلق بذلك من مبدئ الغزلة، وتحقيق الاكتفاء الاقتصادي[1].

المرحلة الثانية: في عام 1978 ، تولى **"دينغ"** الحكم والذي تبنى اتجاها معارضا تماما ، حيث عمل على تحقيق الانفتاح الدولي وذلك عن طريق القيام با إصلاحات داخلية بصفة خاصة حتى بدأت الدولة تدريجيا في الخروج من العزلة التي فرضها حكم الرئيس الأسبق **"ماوتسي تونغ"**، وقد اتبعت السياسة الخارجية التي أطلقها،**"دينغ"** شعار، إخفاء المواهب والحفاظ على الظلام حيث أعطيت الأولوية للتنمية الاقتصادية ، كما أنه من المهم عدم اتباع سياسة خارجية واضحة ، مما حتم على الصين با الحفاظ على مبدأ الحيادية في الحروب ، وكان من الضروري أن تتخلى الصين عن عدم إقامة علاقات صداقة إلا مع بعض الدول الاشتراكية خلال فترة الانغلاق التي كان يتبناها **"ماوتسي"**. وعليه فقد كان من الضروري على الدولة أن تفتح ذراعيها لأية دولة بإمكانها مساعدتها في سعيها إلى الأسواق والموارد الطبيعية والدعم السياسي[2].

إن الصين بفضل سياستها المتمثلة في الدبلوماسية الاقتصادية ، قد تزيد من فرص الاستثمارات الأجنبية في السوق الصينية، لكنها أيضا يحتاج إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الدول لأن الاقتصاد الصيني كان يعتمد كثيرا على الصادرات ،فالصين في هذا ظل النظام العالمي الجديد قد أصبحت فاعلا أكثر أهمية على الساحة الدولية كما رصد لها تفاعل مع عدد متزايد من القضايا على جدول الأعمال الدولية كا:(مكافحة الإرهاب والتدهور البيئي، وتأمين الطاقة، والجريمة الدولية، وحفظ السلام الدولي، وبناء الأمة)، ومنع الانتشار النووي للأسلحة والصحة العامة واستقرار النظام المالي الدولي، ويذكر أن هذا التحول للصين عن كونها طرفا سلبيا وعضوا غير فاعل إلى التحول نحو المشاركة الفعالة في التصدي لهذه التحديات، والاعتقاد المترسخ لدى القادة الصينين بأن مسئوليات الصين في الساحة الدولية تتزايد بالتوازي

---

[1] ادريس القويني،**تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي، مجلة أفاق المستقبل، (**مركز الامارات، للدراسات والبحوث الاستراتيجية السنة الرابعة جانفي 2013، العدد 13،ص،16)

[2] المرجع نفسه،ص، 17

ماوتسي تونغ: هوأول رئيس للصين بعد استقلالها سنة 1949 وقد تميز بسياسة الانغلاق

دينغ كسياو بينغ : جاء بعد الرئيس ماوتسي تونغ تميز بانتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح

مع قوة الدولة الصاعدة وتأثيراتها، وتأكيدا على هذه الحقيقة فإنه بتزايد الانخراط الصيني في النظام العالمي، فإن التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سوف يزداد مع الصين، حول هذه التحديات الدولية وغيرها، إلا أن هذا المخطط لا يحول دون وقوع احتمال اختلاف المصالح في بعض المناطق الأخرى، وعلى الرغم من وجود اختلافات، إلا أنه على المستوى الفعلي تشاركت الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي في الرغبة في تعزيز دور الصين في الساحة الدولية ،فكلا الطرفين يريد اللصين أن تحافظ على وضعها الراهن، ويؤمن بأن دمج الصين بأكبر قدر ممكن في المؤسسات الدولية قد يساعد في الوصول لهذه النتيجة[1].

يصعب تحديد لحظة تحول الصين من الدبلوماسية المكشوفة إلى الدبلوماسية الغامضة ، إلا مع قدوم الرئيس **"جيانغ زيمين"** ، بالإضافة إلى أن الأوضاع الداخلية، قد ساعدت على توازن القوى داخل الحزب الشيوعي الصيني

المرحلة الثالثة :وفي فترة حكم **"زيمين"** ، فقد شهدت الصين العديد من الصعوبات الاقتصادية وتزامن هذا مع سقوط الأنظمة الشقيقة من الدول التي كانت مع الكتلة الشرقية ، وبقيت الصين وحدها على الساحة الدولية، وتعززت هذه العزلة من خلال تدابير المقاطعة التي اتخذها الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يتوقع **"جيانغ"** بأن يكون هو صاحب النجاح الاقتصادي بفضل سياسته وهذا ما تأكد بعد وفاته في فبراير 1997، وفي عهدته طور **"جيانغ"** ما يمكن تسميته اليوم دبلوماسية القوة الكبرى ، حيث أن العالم قد قسم إلى خمس كتل كبرى : (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين، وروسيا،)كما أن الصين تعتبر أنها الدولة الوحيدة النامية والاشتراكية بين هذه القوي. وهذا ما تأكد حدوثه بالفعل فيوما بعد يوم تتقدم الصين نحو المراكز العالمية الأولى، وتثبت أنه بإمكانها الاستمرار في تشكيل قوة حقيقية منافسة للقوى الكبرى الأخرى في العالم، كما كانت للرئيس **"زيمين"** سياسات تقارب مع الولايات المتحدة حيث أنه اعترف بالقوة الأمريكية في العالم[2] ،وفي الواقع فإن السياسة الخارجية **"لجيانغ"** قد عانت مرارا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأول مثال على ذلك عام 1995، عندما أذن الرئيس الأمريكي للرئيس التايواني **"الي تينغ هوي"** بزيارة الولايات المتحدة وفي مثال آخر، سنة 1999 أعلن رئيس مجلس الدولة **"تشورونغ جي"** عن تنازلات على المخطط التجاري حتى تستطيع الصين الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية،وعموما فإن السياسة الخارجية الصينية أصبحت أكثر إيجابية خلال السنوات الأخيرة بصورة لم يشهدها تاريخ الجمهورية الشعبية من قبل، وربما يتصف معدل التغير بأنه بطيء وطفيف، ولكنه بلا شك ذو دلالة كبيرة حيث أنه يحمل سياسات سوف تكون حاسمة بشكل واسع المدى بالنسبة لعلاقات الصين بكل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمجتمع الدولي، ويمكن القول بأن الصين لم تقبل فقط القواعد والمؤسسات الدولية السائدة بل إنها أصبحت أيضاً لاعبا ذا قدرة وخبرة عالية في المجال الدبلوماسي. هذا وسوف تتمكن بكين من تضمين المزيد في جدول أعمالها عما سبق حيث أن هناك فرصا حقيقية للتعاون وربما تسبب أبعاد تلك التطورات نتائج أخرى وهي التي لابد ألا يغفلها صناع السياسة الأمريكية.[3]

المطلب الثاني المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الصينية

[1] مدحت أيوب، **الآسيان بين بيكين وواشنطن**، مجلة السياسة الدولية العدد 137 المجلد 46،ص، 97

[2] عماد منصور، **السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية**،مجلة سياسة عربية، المركز العربي للأبحاث العدد 21 جويلية ص،26
زيمين : الرئيس الصيني الذي تولى الحكم منذ التسعينات ويشسهد له بالخروج بالصين إلى فترة التوهج الصيني

[3] عماد منصور، **السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية**، المرجع السابق ص،26

أولا:المحددات الداخلية

المحدد الجغرافي :-إن الموقع الجغرافي يلعب دورا بارزا العامة للسياسة الخارجية لأي دولة ، وهو ما اكدت عليه دراسات **"ماكيندر" "وتشارلز ماكلوهان"** كما أن معرفة الجغرافيا للدولة تعني معرفة سياستها الخارجية ، حسب القائد العسكري **"نابوليون بونابارت"** ولذلك فان من المهم ابراز معالم المجال الجغرافي الصيني.[1]

-تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي وتتربع على مساحة تقدر ب 9,576,678 كلم^2 وتعد ثالث اكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا و كندا ، تقع الصين بين دارتي عرض 18^0 و 54^0 ، وبين خطي طول 74^0 و 135^0 فهي بذلك تعد دولة قارة

وتتميز بموقع ذو اهمية استراتيجية في منطقة شرق آسيا اذ تجاور 14 دولة منها : روسيا ، باكستان ، الهند ، الفيتنام كوريا الشمالية ، وغيرهم....)[2]

- تقدر مساحة الصين من الشمال إلى الجنوب ب :5500 كلم ومن الشرق الى الغرب بحوالي 6200 كلم ، وهذا يعتبر مهما في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي من اجل تنظيم الصفوف واستدراج قوات العدو وايضا القدرة على الرد والردع ، كما انه يدخل ضمن ما يسمى بالمجال الجغرافي والسياسي للدولة ،اما من جهة اخرى فهذا البعد قد يمكنها من تشتيت مراكزها الصناعية في مناطق متباعدة مما يجعل من الصعب ضربها في وقت واحد ، هذه العوامل كلها تمنح لصانعي القرار في السياسة الخارجية الصينية القوة والثقة اللازمين للمناورة امام الدول سواءا كانت دول قوية او دول ضعيفة .[3]

وتشترك الصين في حوالي 20الف كلم^2 مع الحدود البرية مع الدول الاسيوية ولقد اثبت التاريخ ان الحدود الجغرافية هي أكثر العوامل وضوحا في التاثير على السياسة الخارجية والمؤدية الى العديد من الصراعات والمشاكل والنزاعات بين الدول .[4]

وتسيطر الصين على طرق المواصلات ، والتجارة في العالم سواءا البرية مثل: **"طريق الحرير"** والبحرية بأطلالها على المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي الشرقي والبحر الأصفر ومضيق فرموزه ، وايضا تحتوي على العديد من الموانئ الدولية التي توفر لها تسهيلا ودعما كبيرا في مجال التجارة ، ومن اهم هذه الموانئ واكبرها ميناء "شنغهاي" كما أن قرب الصين من دول العالم الثالث اثر على سياستها الخارجية تجاه هذه الدول ، وتركز في سياستها الخارجية على ما يعرف بالتعاون جنوب – جنوب، ومن اهم القضايا الجغرافية بروزا في السياسة الخارجية الصينية هي قضية جزيرة : تايوان هذه القضية التي لديها اهمية سياسية ،امنية ،واستراتيجية واقتصادية بالنسبة للصين وعلى اساسها تحددت السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول [5].

ثانيا: المحدد البشري :- تتجلى قوة العامل البشري امرا مهما في تحديد التوجهات السياسة الخارجية لأي دولة لان عنصر السكان يعتبر أساس القوة للوطن وتبدأ اهمية السكان من الناحية

---

[1] زيقينو بريجينسكي ، **رقعة الشطرنج الكبرى ، الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الإستراتيجية** ، (تر : امل الشرقي، عمان الأهلية للنشر والتوزيع ، ط1، 1999، ص 45)

[2] المرجع نفسه، ص 45

[3] عبد الرحمن أوجانة، **الصعود الصيني في العالم المعاصر1991-2016**، مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ورقلة ص 26

[4] زيقنيو بريجينسكي المرجع نفسه، ص 94 .

[5]المرجع السابق، ص 95

العسكرية في حالة احتفاظ الدولة بقوة تقليدية ضخمة وذلك لكون الحرب الكلاسيكية لازالت تلعب دورا مهما في المجتمع الدولي .[1]

-بالرغم من التطور التكنولوجي المستمر هذا بإضافة الى مجموعة عوامل اخرى تتحكم في قوة وثبات السياسة الخارجية لأي دولة ، والتي من بينها التجانس العرقي والديني بنسبية ودرجة التعليم في المجتمع ومدى كفاءة وفعالية اليد العاملة المتمكنة،تعد الصين اكثر بلدان العالم سكان اذ يفوق 1,339,724,852نسمة حسب احصائيات 2010 اي18,9% من سكان العالم [2].

كما العدد الهائل يؤهل الصين لان تكون سوقا واسعة تستوعب السلع المحلية والعالمية ، وعليه فهذا العدد الضخم من السكان قد تكون له مزايا كثيرة من وجهة نظر استراتيجية التنمية والنمو الاقتصادي وبفضل عدد السكان تحتل الصين المراتب الاولى من حيث تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل الانخفاض في اجور اليد العاملة فالعمال الصينيون راغبون في العمل باقل من 100 دولار في الشهر وحصلوا على تعليم وتكوين يعادل او ربما افضل من تكوين العامل الأمريكي في الصناعات التحويلية وهم اكثر انضباطا ونشاطا في العمل ويرغبون في العمل لساعات اطول في ظروف اكثر صعوبة وتستخدم الصين استراتيجيتين، فالأولى تتمثل بالتزام اصلاح النظام التعليمي بشكل جذري ،أما الثانية تتمثل بالسعي نحو استرجاع العلماء والمهندسين الذين تركوا البلاد في اوضاع حارجة وتم استرجاعهم بهدف تعزيز فرص العمل وتحسين الجودة في الانتاج ومنافسة الاسواق الأوروبية والامريكية .[3]

ومع وجود اقليات مسلمة ، مسيحية ، هندوسية ، بوذية ، يعتبر **"الهانس"** المجموعة الاكثر اهمية ويرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين لانهم ظهروا فيما يعرف اليوم بشمال الصين منذ اكثر من 4 آلاف سنة ويتميز **"الهانس"** بثقافة وحضارة مشتركة ويشكلون حاليا الأغلبية في 28 مقاطعة من بين 30 مقاطعة في الصين باستثناء اقليمي **" كيسينغ جيانغ " ،" والتبت"** وبلغ فيه تعداد جماعة الروانغ 15,8م/ن وتعداد **"الويغور"** 7,2م/ن والتيبتيين حوالي 6 م/ن ولهذا سميت الصين بالجمهورية الاشتراكية المحددة والمتعددة القوميات .[4]

كما تلعب الجاليات الصينية دورا هاما في تحقيق اهداف السياسة الخارجية الصينية،خاصة في امريكا وبصفة خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا حيث تراهن الصين على هذه الجالية لتحقيق مصالحها وتقوية علاقتها الخارجية وهذا ما يجعل الصين تتمتع برصيد ثقافي وقوة اقليمية وهذا نتيجة الى التماسك التاريخي الذي مر به المجتمع الصيني و الانسجام الديني والفلسفي فاغلب الصينيون ينتهجون **"الكونفوشيوسية"** التي تعتبر منهاجا فلسفيا وثقافيا وعقائديا مقدسا عند الصينين وهي فلسفة ارتكزت عليها الحضارة الصينية نسبة الى الفيلسوف الصيني: **"كونفوشيوس"** (550-450 ق.م) .[5]

الموروث الحضاري: يعتبر الإرث الحضاري والتاريخي للصين عاملا مهما في توجه سياستها الخارجية ذلك للأعراق المختلفة ، المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت آسيا طيلة قرون من الزمن حيث ان الصينين

[1] اسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسية الدولية، دراسة فالأصول والنظريات،** القاهرة المكتبة الأكاديمية 1991 ص، 180

[2] دانييل بورتشاين، رنيه دي كيرا ،**التنين الأكبر الصين في القرن 21** (تر:شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة،ط1، رقم271 الكويت، ص 120

[3] اسماعيل صبري مقلد المرجع السابق،ص 181

[4] اوديد شينكار، **العصر الصيني والقوة الإقتصادية** 21 ، تر:مركز التعريب بيروت، ط1، 2005 ص، 136

[5] المرجع السابق ص137

يعتبرون ان حضارتهم مركز العالم وانهم اصحاب اعرق حضارة في التاريخ قدمت للعالم خدمات جلية ولعلى هذا الزخم الحضاري من العوامل التي تقف وراء طبيعة المواقف الصينية كما ان اهم ما يميز الرصيد الحضاري للمجتمع الصيني هو ذلك الارتباط بالفلسفة والثقافة **الكونفوشيوسية** التي تنادي بضرورة الأخلاق في ممارسات سياسية والتي تدعوا الى تعميمها باعتبارها الجوهر الذي يحدد العلاقات بين عامة الشعب ، وهو ما يفسر النزعة السلمية الصينية والتي تعتبر الهدف الاسمى للسياسة الخارجية الصينية التي تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى و المنادات بالمساوات والتعايش السلمي وهي مبادئ تتفق من حيث الشكل والمضمون مع مبادئ الامم المتحدة .[1]

إن الصين حسب الدول الأخرى، تفسر على أنها حالة استثنائية جدا، وذلك لما تملكه من سمتين، إلى جانب حجمها الكبير، أما السمة الأولى فهي: أن الصين لم تصبح دولة قومية إلا منذ عهد قريب نسبيا، وهدا لا يعني أنه يمكننا القول بأن الصين مخلوق حديث جدا، فالصين موجودة مند بضعة آلاف السنين، ما يعني أن وجود الصين ككيان معروف مستمر يسبق تاريخ وجودها كدولة قومية بمدة طويلة جدا وفي الواقع أن الصين أقدم بلد موجود في العالم والمؤكد أن تاريخ الصين يعود إلى عام 221ق.م وربما ابعد من ذلك، وحين يتلفظ الصينيون بكلمة **"الصين"** فهم يقصدون الحضارة الصينية المتمثلة في تاريخها ،وتاريخ أسرها الحاكمة، كما أن للفلسفة الكونفشيوسية دور هام ، في علاقاتهم وأعراقهم الأسرية، وفي المبادئ الأخلاقية كالبر بالوالدين، وتقديس الأسلاف ، كما لا ينظر الصينيون إلى أنفسهم من منطلق كونهم دولة قومية بشكل اساسي كما يفعل الاوروبيون، بل كدولة حضارات، وليس في العالم شعب كالشعب الصيني المرتبط بماضيه وتاريخه بهذه العلاقة كما عند الصينين ، هذا بالإضافة إلى أن للماضي علاقة قوية بالحاضر، ورغم تجربة الصين لاضطرابات ضخمة، وغزوات وتمزقات شديدة الحدة ولكن بأسلوب ما بقيت خطوط الاستمرارية مرنة، مثابرة ومستمرة، ومهيمنة تفرض نفسها على العقل الصيني وتحجب فترات التمزق والفجوات[2].

-أما السمة الثانية فهي تتجلى في عيشهم بطريقة مختلفة كليا عن باقي المجتمعات، لذلك تمتعت الصين في عصر حكم الأسر والعصر الشيوعي على حد سواء بسلطة وشرعية قوية، ومهمة الدولة هي مهمة مقدسة تتمثل في الحفاظ على وحدة الحضارة الصينية، وصيانة سيادة الدولة وليس لدور الحكومة أي حدود، كما تشبه الحكومة بالأب، وهنا ينظر للأبوية على أنها خاصية أساسية ، ورغم أن الدولة على أرض الواقع ضلت تتمتع بقوة أقل فإن السلطة الأبوية تضل هي المسيطرة ،إن مفهوم الصين عن التعليم والتنشأة الأبوية يكمن في ماضيها الحضاري، منذ عهد "مينشيوس" حيث ظل الصينيون يعتقدون بأن طبيعة البشر خيرة، وأن تربية النشأ بالأسلوب السليم من خلال الرعاية الأبوية والتعليم، يكسبهم التوجهات والقيم الصحيحة ونظر لأهمية التاريخ العصري يتوقع منهم النظر بإجلال إلى الماضي في ضوء محتوى ما يدرسونه، كما يضفى على التعليم مرجعية الحضارة الصينية ، ويعتبر المعلمون حملت الحكمة وناقليها، وتمنح لهم الأولوية للتدريب وانتقاء الأسلوب مقارنة بالانفتاح والإبداع الذي يقدرهما الغرب، فإن الأطفال الصينيين غالبا ما يحققون

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ط2،ص187

*__الكونفوشيوسية__: هي فلسفة ارتكزت عليها الحضارة الصينية والتي تتسم بالحكمة، وهي منهج يقدسه الصينيون ومبدأ ونمط حياة، تنسب إلى الفيلسوف الصيني كونفوشيوس (550-450ق,م)

[2] منصور عماد، **السياسة الخارجية من منظور الثقافة الاستراتيجية** ، قطر مجلة سياسات عربية العدد2016،21 ص،45

مستويات أعلى من الكفاءة التقنية في الموسيقى والفن، في أعمار صغيرة جدا مقارنة بنظرائهم الغربيين، وهذا يعود لاستخدام اللغة الصينية التي تتطلب حفظ لآلاف من الحروف عن ظهر قلب، والقدرة على كتابة تلك الأحرف بتقنية عالية[1]

المحدد الاقتصادي: يعتبر سقوط الاتحاد السوفياتي عاملا مفصليا في توجه الصين الاقتصادي كما أن طبيعة المعركة التي هزم بها كان قد توازى عمليا مع انقلاب نوعي في مفهوم القوة الذي بقي فيه العالم لطيلة مرحلة الحرب الباردة محكوما باعتبارات ومعايير والقوة والقدرة على الردع ، فان مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي فتح للصين مجالا للتنافس وابراز قوتها الاقتصادية بصورة اساسية ، ولقد ادركت الصين الطبيعة الجديدة للنظام الدولي ودور القوة الاقتصادية كأساس لتوسيع سيطرتها والتغير الشامل في مفهوم مضامين القوة ومضامينها الاستراتيجية ونحو اعتبار القوة الاقتصادية وهذا ما يصب في مصلحة الصين لتعزيز قوتها وتنامي قدراتها الاقتصادية من تأثير وانعكاس في العلاقات الدولية ، حسب احصائيات 2018 بلغ الاقتصاد الصيني اعلى مستوياته حيث صار ثاني اقتصاد في العالم بعد و م أ وهو قريب من افتكاك الصدارة حسب الخبراء نظرا لتقدمه من حيث سرعة معدلات النمو الاقتصادي خاصة بعد الاصلاحات المعتمدة منذ عام 1979 في عهد الرئيس **"دينغ"** والخروج من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق الاشتراكي الذي يزاوج بين القطاع العام والقطاع الخاص والذي يعرف في الصين باستخدام كل الإمكانيات المسخرة والمقصود به المشي على ساقين والتدرج في ادخال الاصلاحات الاقتصادية، وقد ركزت الصين على العامل الاقتصادي واعطته الاولوية القصوى في سياستها الداخلية والخارجية وذلك ان حسن الاداء للاقتصاد الصيني يعطيها الثقة بالنفس والقدرة على القيام بدور كبير في النظام العالمي ، هذه الرؤية الايجابية انعكست في سياسة الصين الخارجية في الفترة الاخيرة [2]

وقد حددت الصين أهدافا يمكن على ضوئها تعميم السياسة الاقتصادية وتمثلت في ثلاثة أهداف جوهرية

الهدف الاول :يقوم الهدف الأول على تدعيم التنمية الاقتصادية واعطاء تحديث لبرنامج **"دينغ"** 1979 و بدأت الصين في التأكيد على التنمية الاقتصادية كهدف رئيسي للسياسة الخارجية واعطت التفعيل الفعلي لهذا الهدف منذ سنة 2002.

الهدف الثاني : يقوم على البناء العسكري انطلاقا من العائدات الاقتصادية للحفاظ على السيادة وهو ما جعل القوة العسكرية اكثر تحديثا واكثر قوة بفضل السياسة الاقتصادية الصينية وجعلت من الجانب العسكري اكثر شدة .

الهدف الثالث: يتمثل في العمل بالمخططات الخماسية مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة واستخدام التكنولوجيا الحديثة واتباعها بالتعبئة الجماهرية بالاستخدام المكثف للقوة البشرية العاملة والتركيز على الكفاءات الانتاجية.[3]

اقر التقرير الصادر عن الصندوق الدولي سنة 2012 أن الناتج الصيني مقدر ب: 3269,21 تريليون دولار وتحولت الصين إلى اكبر الاسواق المغرية للاستثمار الاجنبي حيث استقطبت في هذه الفترة 35,5 من اجمالي تدفق الاستثمارات العالمية حيث وصلت

[1] منصور عماد ،المرجع السابق،ص،45

[2] عبد الواحد ناصر، **النظام العالمي في مصطلح القرن الحادي والعشرين**، كلية الحقوق الرباط 1999،ص،95

[3] المرجع السابق ص، 95

نسبة الانتاج الصناعي للشركات الاجنبية المتعددة الجنسيات المستثمرة في الصين نسبة 46% وهكذا اصبح الامن الاقتصادي في صدارة اولويات الامن القومي الصيني كما ان الحزب الصيني الشيوعي قد كسب شرعية كبيرة من النجاحات وذلك بفضل السياسة الاقتصادية الصينية ، وفي عام 2014 صنفت الولايات المتحدة الامريكية الصين كهدف من الانشطة الاستخباراتية الاقتصادية وكذلك اليابان لكن هذا لا يعني ان الصين قد تصبح اقل تركيزا على اقامة علاقات مع الدول المنتجة للطاقة حول العالم حيث اصبح النفط اولوية حتمية للصين وهو ما سعت الى توسيع نطاق البحث عنه في مناطق العالم.[1]

ومع ذلك فان الصين دولة جد غنية بالموارد المائية ، وتجري داخلها اكثر من 1500 نهر ،وبالتالي فان الصين تحتل المرتبة الاولى في العالم من حيث الموارد المائية، اذ تصل الطاقة المائية الكامنة الى 680 م/ ك واط ، وفيما يتعلق بالمعادن تتوفر الصين على اغلب المعادن المعروفة في العالم، وساعدها ذلك على تطوير قطاع الصناعة ، وتعد الصين الدولة الاولى انتاجا للفحم حيث بلغ انتاجها سنة 2013 الى 1770 م/ط .

المحدد السياسي: يعتبر النظام السياسي عاملا مؤثرا في السياسة الخارجية باعتباره مجموعة من المهام والأنشطة التي تمكن السلطة من اتخاذ القرارات اللازمة ومن عناصر التأثير السياسي الاساسية نجد :

الموارد السياسية : هي القدرات المتاحة للنظام السياسي ، التي يسيطر عليها صناع القرار ذلك ان تنفيذ السياسة الخارجية ، يتطلب توفر قدرة معينة للنظام السياسي على توفير الموارد العامة .

الضوابط الاساسية والسياسية : هي مجموعة القيود التي يفرضها النظام السياسي لاستغلال الموارد المتاحة بغيت تحقيق اهداف السياسة الخارجية .

حجم التأييد الاجتماعي للنظام السياسي : وجود الحشد الشعبي ودعمه للنظام السياسي وهو ما يزيد في قدراته على تنفيذ سياساته ويمكنه من التفاوض مع الاطراف الخارجية بصفة افضل واحسن .[2]

ويقوم النظام الصيني على التمازج بين النزعة التسلطية للنظام وبين المشاركة الجماعية في قيادتهم بمعنى ان النظام السياسي الصيني لا يقوم على اساس حكم الفرد الواحد بل حكم المجموعة وتتضح لنا جذور فكرة السلطة في تاريخ الصين ، فالمجتمع الصيني لا يقوم على اساس حكم الفرد الواحد بل يقوم على حكم المجموعة وهذه الثقافة الجماعية التي تشبع بها الصينيون منذ القدم تمخض عنها ثلاثة مرتكزات اساسية :

أ. تعد السلطة امرا اخلاقيا لذا فالقانون هو طريق للتطور فقط .

ب. الاعلاء من شأن النزعة الجماعية وتقديسها على حساب النزعة الفردية .

ج. قيام علاقات مرنة تقبل بالمنطق البراغماتي في التعامل مع الواقع .

وهذه الثقافة الصينية قد تكون عامل مساعدا في مسالة تدعيم الطبيعة السلطوية للنظام السياسي وبقائه لأطول فترة ممكنة خاصة اذا كان القطاع التقليدي في المجتمع الصيني يشكل بين 70 و80% من عدد السكان اضافة الى افرازات الحزب الشيوعي [3]

[1] حيدر نعمة بخيت، **سياسات الاستقرارالاقتصادي في مصر، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية**، الاردن دار آمنة :2014،ص،135-139

[2] أبو بكر الدسوقي، **الدور العالمي للصين رؤى مختلفة**, مجلة السياسلت الدولية،2008ص، 151

[3] أبو بكر الدسوقي، **الدور العالمي للصين رؤى مختلفة**,المرجع السابق ص 152

مع قدوم الرئيس الصيني **"شي جين بينغ "** على رأس النظام السياسي تم احداث عدة تغيرات جوهرية في آليات صنع السياسة الصينية ،و بناءا على التغيرات فإن على النظام السياسي القيام بسن القرارات من منطلق الجماعة ، وهذا يعود الى الروح الجماعية التي تسيطر على الثقافة السياسية الصينية المستوحاة من افكار **"كونفوشيوس"** فالقرار لا يتم داخل اطار النظام السياسي فرديا بل جماعيا ، نتيجة مجموعة من المناقشات ومن ثم تصعيد روئ هذه المناقشات الى المستويات العليا في الهرم السياسي .[1]

كما أن للعامل السياسي دورا مهما في توجيه مكونات القوى الأخرى، ، والذي بدوره يستمد قوته من جوهر الحضارة الصينية التي تفاعلت عدة عوامل في تشكيلها وتكوينها فالثقافة الصينية تشترك ثلاث عناصر رئيسية في صياغتها :

-الثقافة الكونفوشيوسية.

-الثقافة الماركسية.

-التوجهات الليبرالية المعاصرة.

ساعدت هذه العوامل مجتمعة في تحديد طبيعة التوجه السياسي الصيني الذي يقوم على إعلاء القومية والثقافة الصينية كما تعمل على إضفاء صفة القومية على توجهات الصين الخارجية فالمجتمع الصيني مجتمع أسري إلى حد كبير، والعلاقات السلطوية داخلها صارمة، والأخلاق بمضمونها الكونفوشيوسي أقوى من القانون والارتباط بالعمل الإداري في الدولة يجعل الفرد في مكانة أعلى في السلم الإجتماعي ومن خلال ذلك تتوضح الأبعاد المركزية التي تحتويها هذه الثقافة[2]

-اعتبار إطاعة السلطان أمرا أخلاقيا والقانون أداة التطور.

-النسق الاجتماعي يعد أكثر ضرورة من النزعة الفردية.

-المرونة في التعامل مع معطيات الواقع وللنظام القانوني الصيني وتحديده لثلاث سمات، وهذه السمات تتمثل في أولوية النظام على الحرية وأولية الواجب على الحق وأولوية مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد[3].

ويعتقد الكثير من الصينيين أن التعددية السياسة ستؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار وأبدت نسبة كبيرة منهم رغبتها في تركيز السلطة على الجوانب الأخلاقية، وهذا يمكن أن يفسر على أنه خاضية من خصائص المجتمع الصيني وهذا التماسك الصيني جعل رئيس الوزراء الماليزي **"مهاتير محمد** "يؤكد على أن الصين لن تتمزق إلى وحدات جغرافية وسياسية، وهذا التصور خالفه أحد المفكرين اليابانيين حيث ترى أن الصين لا تستطيع السيطرة على دولة بحجمها الكبير الدي يصل تقريبا إلى حجم القارة الأوروبية حتى مع استمرار نموها الاقتصادي، وهو أمر قد يؤدى إلى تبني التعددية و ظهور أحزاب أخرى غير الحزب الشيوعي[4]

- المحدد العسكري : يعتبر المحدد العسكري عنصرا مهما من العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة نظرا لإدراك صناع السياسة الخارجية اهدافهم هو الحفاظ على استقلالية الدولة . فهو عنصر مهم تعتمد عليه الدولة لتامين اقليمها ومصالحها ،سواءا اوقات الحرب او السلم حيث تستخدمه كوسيلة ردعية للتأثير السياسي ، على غيرها من الدول وتعد القوة

[1] محمد السيد سليم،المرجع سبق ذكره،ص166

[2] خضير محمد ياس، **الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي**، (بغداد:مجلة السياسة الدولية ،العدد 24، 2014،ص60

[3] المرجع السابق ص 63

[4] خضير ،مرجع سابق ص 65

العسكرية للدولة من اهم الأسباب المتممة للسلوك الخارجي لان اللجوء اليها يشكل احد المظاهر التي اتسمت بها العملية السياسية .[1]

تعتبر المؤسسة العسكرية الصينية من اكبر المؤسسات العسكرية في العالم بفضل ما تتميز به من تفوق عددي ومن حيث التسلح سواءا الاستراتيجي او التقليدي وكذلك التقنيات والكفاءات التكنولوجية، اما من ناحية القدرات النووية فنجد ان الصين قد انضمت للنادي النووي عام 1964 وتعد اليوم اكبر قوة عسكرية في آسيا وانها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر اسلحتها النووية ولها قوة نووية بإمكانها ان تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية ،ويعد الخيار النووي الصيني كانعكاس لاعتزاز الصينيين بأنفسهم وبأمجاد المملكة الوسطى التي كانت مركز العالم . وبفضل الاسلحة النووية تحاول الصين على حد تعبير **"بيار برينيه "** وهو الانتقام من الاهانة التي لحقت بها عندما التقت بالغرب وكسر واحتكار القوتين العظيمتين ، و م أ – إ ت س ، آنذاك للقوة النووية [2].

وقد حرصت الصين على استخدام نتيجة الانطلاقة الاقتصادية في دعم وتمويل المجال العسكري وضاعفت تخصص مبالغ للأبحاث العسكرية لتكون بين مصاف اعلى ميزانيات الانفاق العسكري في العالم فبنت ترسانة عسكرية قوية ضمنت لها مكوناتها كقوة عظمى ، وترجع رغبة الصين في تدعيم قوتها العسكرية الى هدف تأكيد نفوذها خارج حدودها وتامين دفاعاتها داخل حدودها ، ان بلوغ الانفاق العسكري معدلات هامة من اجمال ناتجها القومي يثير مخاوف دول المنطقة والولايات المتحدة ولكن في الوقت الذي يسهم فيه الانفاق العسكري في مخاوف الدول العظمى فانهم في الوقت نفسه يكسب الصين مكانة دولية ويسهل لها تحقيق اهدافها وتنفيذ استراتيجياتها ، ثمت اجماع بان الصين مدفوعة بنجاحها الاقتصادي بصدد تحديث القطاع العسكري وهذا ما يثبت اذا قارنا حجم الانفاق العسكري وحجم المبيعات الروسية الى الصين واستحداث قدرات صاروخية ، مكنتها من الدخول الى نادي الفضاء العالمي ورفع قدراتها النووية التي تمكنها من القيام بهجمات على اي قوة عسكرية اكثر حداثة وعصرية ، وشن حروب على درجة عالية من الشدة .[3]

تعتبر البحرية الصينية من أقوى البحريات في العالم ، وقد تم إدراج الصين منذ عام 2006م في جدول البحريات القوية الثمانية في العالم، كما أن وصول البحرية الصينية إلى المرتبة الثالثة عالميا يعتبر دليلا على الأهمية التي توليها الصين لسلاحها البحري، والذي قدر ب 230 ألف سلاح بحري بالإضافة إلى ذلك طيران البحرية، و7آلاف منشأة بحرية و 350 ألف سلاح بحري احتياطي كما تمتلك قوات الدفاع الجوي الصيني وبحرية الجيش أكثر من 2300 طائرة حربية، تشمل مقاتلات الدفاع الجوي، مقاتلات متعددة الادوار، قاذفات قنابل، أكثر من طائرة استطلاع و 450 طائرة شحن، وتعمل الصين على تعزيز قدراتها من خلال تعزيز ترسانتها النووية التي تضم ما بين 55-65 صاروخ باليستي عابر للقارات (ICBM) هذا ما تم الإعلان عنه ، كما تمتلك صنفا آخر من الصواريخ متوسطة المدي يطلق من الغواصات" SLBM" والحامل لرؤوس نووية والمخصص لمهمات الردع الإقليمي[4]

---

[1] محمد عبد السلام، **الاستراتيجات النووية الجديدة لاستخدام السلاح النووي**، مجلة السياسة الدولية، عدد164، افريل 2006، ص، 203

[2] المرجع نفسه، ص، 204

[3] مدحت أيوب، **الآسيان بين بيكين وواشنطن**، مجلة السياسة الدولية، العدد ،138ص 97

[4] توفيق حكيمي، **الحوار الواقعي النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني**، جامعة الحاج لخضر،باتنة ،دراسة ماجيسير 2008 ص61

كما طورت أنظمة صاروخية متطورة لاستهداف الأقمار الصناعية العسكرية، وأنظمة صاروخية مضادة للصواريخ العابرة للقارات، ما يعطي الصين أكثر تقدما من الناحية العسكرية على عدة دول مثل: فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، اليابان[1].

بالإضافة إلى ذلك أقامت الصين علاقات رسمية مع جيوش 15 دولة، وأطلقت مجموعة من الحوارات والتشاورات والمناورات الدفاعية الاستراتيجية مع وزارات دفاع أو جيوش أخرى، كما شاركت في حوالي 50 مناورة مشتركة مع قوات عسكرية ل 30 دولة بالإضافة لمشاركتها في نشاطات دولية من بينها إرسال حوالي 20 ألف جندي في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحددة، وإرسال 31 سفينة حربية إلى خليج عدن للمشاركة في حماية الملاحة والقضاء على القرصنة، أما بالنسبة لميزانية الصين العسكرية 106مليار دولار كما أعلنت الصين في 2012 كما احتلت الصين المرتبة الثانية من حيث الانفاق العسكري في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن حجم الانفاق الحقيقي قد أعلنت عنه الولايات المتحدة الأمريكية وبلغ ما بين 120-180 مليار دولار.[2]

المحدد السيكولوجي:- تعتبر العقيدة والوعي والادراكات التي يتمتع بها صانع القرار باعتباره محور صنع السياسة الخارجية وهده الشروط تلعب دورا مهما في تحديد سلوكاته وعقائده المتعلقة بالسياسة الخارجية وهذا ما يجعله ينعكس بالسلب او الإيجاب في السلوك الخارجي ويرفض ما يتعارض مع السياسة الخارجية تلقائيا ،

- ولقد ساهمت الشخصية الخاصة بمختلف القيادات الصينية المتعاقبة على الحكم في تطوير اساليب وآليات صنع القرار الصيني ، انطلاقا من الفلسفة والذهنية الصينية الفريدة من نوعها ، فعندما أولت الصين الجانب الاقتصادي تخلت عن الكثير من الأمور[3].

وقد تماشى تطور مؤسسات صنع القرار في الصين، مع تعاقب مختلف القيادات، ففي عهد **"ماو"** كانت معظم قرارات السياسة الخارجية، انطلاقا من قصة الأب وعلى الرغم من ذلك، فقد أصبحت عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الآن تتميز بالمؤسسية واللامركزية ولم تعد، تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لأحد القادة. و من بين محاور التغيير في الصين، إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تلعبه هيئات الإدارة الحكومية المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسية والمعروفة باسم "المجموعات القيادية الصغيرة "، كما قامت بكين في أواخر عام 2000 بتأسيس مجموعة قيادية جديدة للأمن القومي، كما تشكل هذه الهيئات الصورة العامة النظام السياسي، وأيضا فإنه من شأنها تقييد السلطة التي يستقل بها فرد أو حزب[4].

تعمل الصين على تنويع مصادرها السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة أو من خارجها فإن القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية يلعب الآن دورا بارزا، ويعتبر أحد مصادر الفكر السياسي. ومن ناحية أخرى، فقد بدأت الحكومة في تعيين مختصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم، كمستشارين للقضايا الفنية، ويشارك عدد كبير من الدارسين والمحللين السياسيين الصينيين في مجموعة الدراسة الداخلية وكتابة التقارير، إلى جانب تصميم بعض المختصرات السياسية حيث يقوم هؤلاء الدارسون والمحللون السياسيون بكثير من الدراسات والزيارات الخارج للالتقاء بنظرائهم من الخبراء الدوليين، بالإضافة إلى أنهم يلفتون

[1] المرجع نفسه ص62

[2] محمد عبد السلام، **المرجع السابق** ص118

[3] محمد نعمان جلال، **تسليم الراية في القيادة الصينية: الدلالات والأبعاد** ،السياسية الدولية العدد152 افريل 2003،ص 29

[4] المرجع سبق ذكره ص 29

أنظار الزعماء الصينيين إلى الاتجاهات الدولية السائدة ويطرحونها عليهم في قالب من الخيارات السياسية،أما عن الأسلوب الذي يتبعه الساسة في تنفيذ الدبلوماسية الصينية المتطورة بشكل كبير، فقد تميز بالبراعة والفطنة، وهو ما أثمرته نتائج الذي بدأته وزارة الخارجية منذ أكثر من عشرين عاما مع بدء فترة الإصلاح، حيث قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتا طويلا في دراسة العالم الخارجي من المتحدثين لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية والحاصلين على درجات وشهادات علمية من جامعات أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. كما عملت أيضا على تعزيز تجنيد المؤهلات المتوسطة المحولة من الولايات الأخرى من أجل زيادة خبراتها في شتى المجالات[1]

المحددات الخارجية للسياسة الصينية الخارجية:-ان الصين في هذا النظام الدولي الجديد قد اصبحت لاعبا مؤثرا في الساحة الدولية ، كما ان تتفاعل في كثير من القضايا المتزايدة كمكافحة الإرهاب والقضايا البيئية واهم القضايا الاقتصادية وتامين الطاقة والجريمة الدولية وحفظ السلام بصفة ان الصين تمتلك حق الفيتو حق الرفض والقبول ، وهي عضو دائم في مجلس الأمن الدولي ، وكل هذا قد اصبح على جدول الاعمال الخارجية الصينية ، وتأكيدا على هذه الحقيقة فانه بتزايد الانخراط الصيني في النظام العالمي ، فان التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي سوف يزيد مع بيكين حول هذه التحديات الدولية وغيرها ، الا ان هذا المخطط لا يحول دون وقوع احتمال المصالح في بعض المناطق الاخرى وعلى الرغم من وجود اختلافات بالمداخل الى انه على المستوى الاساسي شاركت الولايات المتحدة مع الاتحاد الاوروبي في الرغبة في تعزيز مكانة الصين الدولية على الساحة الدولية بل وتضخيم نصيبها من الهيمنة .[2]

- ان النمو الاقتصادي الذي تمتعت به الصين منذ عام 1990 فتح لها ابواب العولمة حيث اصبحت اداة الانفتاح على الساحة الدولية وكان انظمامها الى منظمة التجارة العالمية سنة 2001 نقطة انطلاق هذه الاستراتيجية ومع التوسع الاقتصادي السريع اصبح لبكين الوسائل اللازمة لاتخاذ دبلوماسية نشطة وتكون اكثر تأثيرا سياسيا في العالم وقد سعت لكسر عزلتها الدبلوماسية وتغيير موقفها امام المجتمع الدولي .[3]

بعد تأكيد الصين على إقامة علاقات دولية قوية ووضعها على قمة هرم أولوياتها السياسية الخارجية فهو يعد امتدادات طبيعية لتلك التيارات الفكرية الحديثة، كما يرى الإستراتيجيون الصينيون أن تحقيق مصالحهم يرتبط ارتباطا وثيقا بالقوى العظمى بينما تكاد لا تتعلق بشئون الدول النامية لذلك فقد جاء ترتيب الأمم النامية في قاع الهرم ويعبر ذلك التغيير وحده عن الطفرة الانتقالية المذهلة التي شهدتها الصين خلال فترة التسعينات عندما كان بعض الصينيين ينكرون حقها في الدخول في نطاقات العولمة والدول العظمى والمؤتمرات التعددية. ولكن اليوم أصبح المسئولون الصينيون يعبرون بصورة واضحة عن حاجة بلادهم إلى المشاركة في المسئوليات العالمية شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول العظمى. وانعكاسا لتلك التغيرات فقد أصبح الرئيس" **هيو جينتاو"** أول رئيس صيني يحضر اجتماعات مجموعة أكبر ثماني دول صناعية في العالم (G – 8)

من أبرز التغيرات التي عرفها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ما يلي:

---

[1] المرجع سبق ذكره ص 31

[2] غسان العزي ،**11 أيلول سبتمبر 2001 والنظام الدولي تغيرات مفهومية في شؤون الشرق الأوسط،** العدد 105 ص21

[3] المرجع سبق ذكره ص 21

- بروز مفهوم النظام الدولي الجديد " ، الذي يعكس الرأسمالية العالمية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي عملت على وضع أسس هذا النظام العالمي في عهد إدارة جورج بوش الأب بعد حرب الخليج 1991 ، بتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم.[1]

فكلا الطرفين يريد اللصين أن تحافظ على وضعها الراهن، ويؤمن بأن دمج الصين بأكبر قدر ممكن في المؤسسات الدولية قد يساعد في الوصول لهذه النتيجة، وذلك عبر ضم الصين إلى حلقة المعايير الدولية للملوك.

من أبرز التغيرات التي عرفها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ما يلي:

- بروز مفهوم النظام الدولي الجديد " ، الذي يعكس الرأسمالية العالمية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي عملت على وضع أسس هذا النظام العالمي في عهد إدارة جورج بوش الأب بعد حرب الخليج 1991 ، بتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم في إطار نظام أحادي القطبية ، ملحق به نظام فرعي تابع متعدد الأقطاب.

- تراجع دور العامل العسكري في تحديد معالم السياسة الدولية ، حيث كانت سلوكات الدول قبل نهاية الحرب الباردة تحكمها القوة العسكرية والسباق نحو التسلح ، لكن انهيار الاتحاد السوفيتي ، أدى إلى تراجع القوة العسكرية وتدني منفعتها.

- تبلور دور العامل الاقتصادي : حيث برز العامل الاقتصادي والتكنولوجي كمحدد بارز في العلاقات الدولية، إذ يعتقد الكثير من الباحثين في العلاقات الدولية، أن هاته الأخيرة انتقلت من تفاعلات على أسس جيوسياسية و أخرى قائمة على أساس اقتصادي، في إطار الاعتماد المتبادل.

-بروز دور المتغير الثقافي في السياسة الدولية ، حيث شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة ، ظهور قوي لدور الهويات والأفكار في توجيه السياسة الدولية. وأحداث 11 من سبتمبر 2001 ، والتي كرست نتيجتين أساسيتين:

- أولاهما بروز ما يعرف بالجماعات الإرهابية ، والتي أصبحت تشكل خطر كبير على الدول خاصة مع تطور خطر امتلاكها لأسلحة تدمير جزئي أو شامل.

- وثانيهما تكريس تربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش العالم كقوى كبرى لها الكلمة الأولى في النظام الدولي

إن النمو الاقتصادي الاستثنائي الذي تمتعت به الصين منذ 1990 فتح لها أبواب العولمة حيث أصبحت أداة للانفتاح على المساحة الدولية ، وكان انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001بحق نقطة انطلاق لهذه الاستراتيجية من خلال السماح للصين بتوسيع قدرات التصدير والاستيراد لها، لذلك أقامت بكين سياسة نشطة على الساحة الدولية من أجل تلبية احتياجات التوسع وتنويع أسواقها . في حالة المواد الأولية ومصادر الطاقة ، على سبيل المثال ، يتم الاعتماد على إستراتيجية الاستثمار من قبل الشركات الكبرى مدفوعة بدبلوماسية نشيطة للحكومة الصينية تجاه البلدان الموردة.[2]

ومع التوسع الاقتصادي الكبير ، أصبحت للصين كل الوسائل لاتخاذ دبلوماسية اقتصادية، وتكون أكثر تأثيرا في سياسية العالم، ، وأصبحت الصين اليوم أكثر حزما وتعبيرا عن الرغبة في الظهور كقوة سياسية وتم التغيير في هذا الموقف عبر عدة مراحل في نهاية 1990، وسعت

[1] جرجس فواز، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى دراسة في العلاقات الدولية العربية**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ط1 1997 ص،22

[2] غسان العزي مرجع سبق ذكره،ص،22

حكومة **"جيانغ زيمين"،" زهو رونغ جي"** إلى اندماج الصين في العالم من خلال المشاركة المتزايدة في المنظمات والمؤسسات الدولية ، كما بدأت حكومة هو **"جين تاو جياباو "** في تطوير دبلوماسية واستراتيجية للسياسة الخارجية التي تضم الآن المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية[1]

المبحث الثاني : اهداف ومبادئ السياسة الخارجية الصينية .

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى معرفة أهم الأهداف والمبادئ الخاصة بالسياسة الخارجية للصين، وذكر الأدوات،التي تستخدمها الصين لتنفيذ سلوكها الخارجي وقد قسم هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول خاص بالأهداف المطلب الثاني خاص بالبادئ والآليات،إن لأي سياسة خارجية أهداف ومبادئ تقوم عليها فأهداف السياسة الخارجية لا تقتصر على حماية مصالح الدولة داخليا بل يتجاوز ذلك بناء على مصلحة كل دولة، والمعطيات الراهنة في الساحة الدولية وفي هذا المبحث المقسم إلى مطلبين لمعرفة أهداف السياسة الخارجية الصينية ومعرفة أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الصينة، وتبيان الأهداف الرئيسية والاساسية للسياسة الخارجية الصينية في العالم.

المطلب الاول : أهداف السياسة الخارجية الصينية وأدواتها

سعت الصين الى تصدير سياستها الخارجية الى العالم باعتبارها قوة رائدة في الساحة الدولية من خلال المزج بين الاهداف ، والوسائل ، والإستراتيجيات، والجيوبوليتيك والامن والطاقة ، ومن الاهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الصينية نجد :

-الهدف الأول : تعزيز التنمية الاقتصادية والعمل ببرنامج التحديث والاصلاح الاقتصادي الذي بدأت به الصين تأكيدا على ان التنمية هدف رئيسي للسياسة الخارجية الصينية وتعطي الصين الأولوية القصوى للهدف الاقتصادي اكثر من الهدف السياسي لان الاستراتيجية الصينية تعتمد على الاقتصاد والمال والطاقة .

-الهدف الثاني : وزيادة القدرات العسكرية للمحافظة على السيادة والاستقلال وقد جعلت القوة الاقتصادية تلعب دورا هائلا في تحديث المؤسسة العسكرية ولعل دخول الصين في النادي النووي خير دليل على ذلك ، كما ان القوة البشرية قد ساعدت الصين في الحشد وزيادة قوتها العسكرية وبناء جيش صيني قد يعتبر اقوى الجيوش في العالم وتم الاسراع في هذه العملية نتيجة للنزاعات الاقليمية .

-الهدف الثالث : تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية حيث حاولت الصين تصدير علاقاتها مع الدول الاوروبية والشرق الاوسط والدول الافريقية ودول المغرب العربي .

الهدف الرابع : انتهاج الصين سياسة الانفتاح مع المحافظة على الليونة التي تنتهجها الصين حتى تبرز على انها لاعب هام في الاسواق العالمية وهذا ما يتجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية وتدفق الاستثمارات الخارجية ولذا فانه يمكن التوصل الى ان اهداف السياسة الخارجية الصينية هي اهداف حيادية لا تسعى للتدخل في الشؤون الداخلية لاي دولة وانما فقط تسعى لتنظيم المنفعة المشتركة بينها و بين الدول والتزام مبدأ التعاون وانشاء الصين لعلاقات مختلفة مع بلدان العالم .[2]

[1] جرجس فواز المرجع السابق ،ص، 23

[2] محمد السيد سليم ،مرجع سبق ذكره، ص 130

ولتحقيق أهداف السياسة الخارجية أهداف السياسة الخارجية الصينة ودفعها نحو التنفيذ، وجب عليها أن تستخدم أدوات تحقيق أهداف السياسية الخارجية الصينية، واستخدم صانع القرار في السياسة الخارجية الصينية اداتين هما الأداة الدبلوماسية والأداة الاقتصادية:

الاداة الدبلوماسية :إن الاسلوب الذي يتبعه صناع القرار الصينيون في التنفيذ ، يتسمت بالبراعة والفطنة وهي الاستراتيجية التي بدأت بها وزارة الخارجية الصينية منذ اكثر من عشرين عام مع بدا فترة الاصلاح حيث قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتا طويلا في دراسة العالم الخارجي من المتحدثين بأكثر دقة والحاصلين على درجات وشهادات علمية عليا من جامعات اوروبية وامريكيا ، كما عملت ايضا على تعزيز فكرة تجنيد الكفاءات وغلق الثغرات التي كانت سابقا لتعميم وتعزيز السياسة الخارجية للدولة ، والى جانب تلك التغيرات الداخلية فقد تبنت الصين طريقة اكثر اتقانا في التعامل مع مجموعة الصحافة الدولية .[1]

افتتاح المركز الإعلامي الدولي الجديد لعقد المؤتمرات الصحافية نصف الاسبوعية والتي يتم ترجمتها فوريا بالإضافة الى انها تغطي مساحة مناسبة لطرح الاسئلة الجريئة وتبادل الإيجابيات الحقيقية حتى وان كانت تتعلق بالثغرات والاختبارات التي طرأت على سياستها العامة سنة 1999كما دعا عبار المسؤولين في وزارة الخارجية الصينية الصحافيين الى عرض موجز للخلفية السياسية الغير معلنة من نشر وثائق السياسة العظمى أو عقب اجتماع القمم الثنائية مثل زيارة **"بانج زيمن"** ليكر وفورد تكساس سنة 2002 حيث تمثل تلك الخطوة انحرافا هاما مذهلا في سلوك الدولة المعتاد للسرية التامة . وأخيرا لقد بدأ زعماء الصين في تعزيز سياستهم من خلال زياراتهم المتكررة للخارج كما وجه حلفائهم في نوفمبر عام 2002 ،حيث قضوا وقتا طويلا بالخارج في مدة تصل الى 04 سنوات وشهدت اكثر من 40 زيارة متبعين بذلك من عينوهم وعلة النقيض من ذلك فالرئيس الاول للصين **" ماوتسيتونغ "** لم يترك الصين الا مرتين طيلة حياته ، ومثله في ذلك الرئيس **" دينغ "** الذي لم يسافر للخارج طيلة حياته .[2]

الاداة الاقتصادية : سعت الصين الى توسيع مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتخلت عن المفهوم القديم خاصة في ادارة العلاقات الاقتصادية الخارجية وذلك لعدة تقلبات على الصعيد الاقتصادي من حيث الاسواق ونظرا لتطورات العولمة اصبحت الحكومات تبحث عن طرق جديدة لتطوير مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها وسيلة هامة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتولي الصين كونها اكبر دولة نامية في العالم من حيث عدد السكان اهتماما للدبلوماسية الاقتصادية بهدف تعزيز العلاقات الدولية وتطوير التعاون ، حيث عززت الصين علاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية او اقل نموا وذلك لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، ومن ناحية اخرى تستخدم الصين علاقاتها الاقتصادية مثل :توقيع الصين على العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري خلال زيارة القادة الصينيين لمختلف الدول ، وخلال السنوات الاخيرة شهدت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية مجموعة تغيرات جديدة منها دفع اتفاقية التجارة الدولية الحرة ، الامر الذي يعد خطوة جديدة في الدبلوماسية الاقتصادية ويرجع السبب الى نجاحها الى التنمية الاقتصادية السريعة،ولا نغفل العلاقة بين التغيرات التي طرأت على الوضع الدولي فحتى نهاية عام 2010 ساعدت الصين الدول النامية واقل نموا في بناء 632 مشروعا

[1] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، مرجع سبق ذكره ص 81

[2] كاظم هاشم نعمة، **سياسة الكتل في آسيا** أكاديمية الدراسات العليا طرابلس ط1، 1997،ص 45

وبرغم الاعتماد مبدأ تعزيز العلاقات الدولية بدفع الاقتصاد في الدبلوماسية الاقتصادية الدولية الى ان مشاكلهم قد بدأت في الظهور كما نجحت الصين في جلب استثمارات اجنبية واستفادت من نقل ونشر التكنولوجيا الأمر الذي دفع عجلة التنمية .[1]

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الصينية

ترتكز السياسة الخارجية الصينية على مبادئ رئيسية انطلاقا من موروثها الحضاري وقيمها المنتهجة منذ القدم،وهذه المبادئ ضرورية لمعالجة المشاكل ومواجهة التحديات الراهنة في كما أنها تنتهج سياسة خارجية سلمية وتعمل بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والرخاء المشترك وتسعى الدبلوماسية الصينية إلى السلام والتنمية والتعاون ،واهم المبادئ التي تنتهجها الصين في سياستها الخارجية مع الدول الأخرى هي المبادئ الخمسة للتعايش السلمي والمتمثلة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة،وعدم استخدام القوة،وترفض التطفل وسياسات الاستقطاب في العلاقات الدولية،كما أن الصين تنتهج استراتيجية الانفتاح القائمة على أساس المنفعة والتعاون والاستثمار في الأزمات بعقلانية وتحرص على تطوير وتحقيق وحماية المصالح المشتركة بينها وبين الدول الأخرى، كما تدعو الصين إلى تسوية النزاعات والأزمات من خلال الحوار والود، بهدف ايجاد الحلول، لكن قضية "تايوان" كانت تخالف المبادئ التي تقر بها الصين نظرا لأن القضية تمس وحدة الصين ومصالحها وسيادتها، وتلمس قضية شعب بلغ تعداده المليار وثلاثمائة مليون صيني، والمبدأ الأساسي الذي استخدمته الصين في هذه القضية هو إعادة التوحيد السلمي، وعدم السماح لتايوان بالانفصال عن الصين واستخدمت القوة ضد الانفصاليين الذين أشعلوا فتيل هذه الأزمة[2]

تنتهج الصين سياسة عسكرية لأغراض دفاعية، وتهدف عملية بناء الدفاع الوطني في الصين إلى الدفاع عن السيادة وحماية الحدود البرية التي يبلغ طولها 22000 كيلومترا، أما الحدود البحرية 18000كيلومترا وضمان السلام والتنمية في الصين،كما أن الصين تركز على مبدأ استقرار جمهورية الصين حكومة وشعبها أي قيادة الحزب الشيوعي الواحد والنظام الاشتراكي، والاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وحماية السيادة الصينية وتوحيد أراضيها وتوفير ضمانات أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية المستدامة للصين وتنتهج الصين مبدأ الانفتاح الشامل الأبعاد على المحيط الخارجي وإجراء التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني، والتواصل العلمي والثقافي على نطاق واسع مع بلدان ومناطق العالم على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة لتدعيم وتحقيق الرخاء المشترك، وهذه المصالح لا تحتمل الانتهاك أو التهاون كما تمت تعديلات على سياسة الصين الخارجية من أجل استمرارها بقوة فاعلة إقليميا ودوليا، وهذه التعديلات يمكن رؤيتها بوضح من خلال تطوير علاقتها مع الدول الكبرى والعظمى والمقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، اليابان، و الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يستلزمه، انفتاح الصين على العالم الخارجي،والذي يتطلب مزيد من التعاون مع الدول الغربية،وبناء كما دعمت علاقاتها ببلدان العالم الثالث،وبناء علاقات تعاون مع الكثير من الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما اتبعت سياسة حسن الجوار مع الدول المجاورة، فاستأنفت علاقاتها مع اندوسيا ودعمت علاقتها بسنغافورة، وبروناي، بالإضافة إلى تطبيع العلاقات مع فيتنام والفلبين، وإقامة علاقات طيبة مع باكستان ،والهند، كما عملت على تعزيز

[1] كاضم هاشم نعمة المرجع السابق الذكر ص 45

[2] المرجع نفسه ص 45

علاقتها بالكورتين الشمالية والجنوبية ومنغوليا والجمهوريات الجديدة، والبلدان العربية، وإسرائيل[1]

المبحث الثالث: أهم المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية الصينية

في هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى الجانب النظري والمتمثل في المقاربات التي تنتهجها الصين،في تأويل سلوكها الخارجي،باعتبار أن الصين تركز على السلمية في حل قضياها وأهدافها وتسعى إلى تغليب الكفة الاقتصادية على الكفة السياسية

المطلب الأول القوة الناعمة:

ترتكز هذه الدراسة على مفهوم القوة الناعمة كأهم إستراتيجيه تعتمد عليها الصين في سياساتها الخارجية مع الدول الاخرى. و يمكن توضيح مفهوم القوه الناعمة كالآتي : هي القدرة على تحقيق ما تتطلع إليه الدولة عن طريق جعل الهدف يبدو مهما بالنسبة للأطراف الاخرى بشكل أكبر من واجتناب ممارسة العنف تجاههم أو إكراههم على القيام بفعل يقود إلى تحقيق هذا الهدف و هذه القدرة يكمن منبعها في مقدار الثقافة السلمية التى تتمتع بها ثقافة تلك الدولة و أفكارها السياسية و سياساتها عند الدول الأخرى، و يعتبر **"جوزيف ناي"** أول من تحدث عن و جود مؤشرات و معايير لما اسماه القوه الناعمة، حيث يرى **"ناي"** إن هناك الكثير من اهداف السياسة الخارجية التى لا يمكن تحقيقها تماما بإستخدام الأساليب التقليدية كالقوة العسكرية أو الاقتصادية وحدها، و إنما يمكن الوصول إليها بإستخدام القوة الناعمة التى تتمتع بها ثقافة و مؤسسات الدولة، ويرى **"ناي"** ان عناصر القوة الناعمة المتعددة لا بد و أن تكون جزئا من اي سياسة خارجية فعاله، وتملك القدرة على التأثير والإقناع ، وقد سعت بعض الدراسات لوضع الشروط التى من شأنها إنجاح القوة الناعمة في السياسة الخارجية، وهي كالتالي:

- الالتزام بوجود نوع من الاتصال بالمستهدفين و التأكيد على أهمية تسويق الأفكار الثقافية و السياسية للدولة، لنشر نموذج كل دولة.
- إقناع الآخرين بتغيير اتجاهاتهم و تفضيلاتهم السياسية، وذلك عبر عمليه اتصاليه تحمل من المرسل إلى المستقبل قيم و اتجاهات معينه و يجب أن يتمتع المرسل بالمصداقية التى تمكنه من القدرة على ممارسه التأثير, و تتأثر عملية تغيير الاتجاهات بثلاثة عوامل و هي: مصدر الرسالة, ومحتواها, ومستقبلها, و تؤثر عمليه تغيير اتجاهات الأفراد على سلوكهم السياسى مما يشكل النواتج الأساسية، أن تكون الاتجاهات التى تم تغييرها تصب فى مصلحه الدولة المرسل مع عدم تعارضها مع المصالح القومية للدولة المستقبل, و هناك إمكانية ألا تتدخل الدولة مباشرة, فقد يتم التدخل عبر وسيط اكثر ثقة من قبل شعوب الدول الأخرى و يتمتع بمصداقية و تأثير لدى السكان المستهدفين.

تتعدد مصادر القوة الناعمة للفاعل الدولي، و لدعم القوة الناعمة لدولة ما يمكن التركيز على بعض التحركات مثل برامج التبادل الطلابى، و دعم الصورة الإيجابية للدولة لدى الشعوب, و المساعدات الاقتصادية بشروط غير تدخليه، و المساعدات الإنسانية, و كذلك المساهمة فى برامج التنمية العالمية للدول الفقيرة, و المساعدة في برامج حفظ السلام الدولية و إرسال القوات خارج حدود الدولة في برامج جماعيه قانونيه لحفظ السلام العالمى[2]

[1] خالد دياب محمد، **مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في المنطقة في منطقة الشرق الأوسط** الرياض، كلية الدفاع الوطني بحث إجازة زمالة الدورة 42،2013،ص58

[2] أمينة محسن عمر أحمد الزيات، المركز العربي الديمقراطي تم الاطلاع عليه يوم :
http: //www.democraticac.de/?=3591 2019/05/13

و يختلف مفهوم القوة الناعمة عن القوة الصلبة من حيث اختلاف مؤشرات كلا منهما، فهي لا تستند فقط إلى المؤشرات المادية الملموسة بشكل كبير,و إنما يرى بعض الباحثين أن المجال الآن لم يصلح للاعتماد فقط على المؤشرات المادية لقياس مقدار القوة و مقدار تحولها لصالح أي دولة من الدول، وفيما يتعلق بعناصر القوة الناعمة التى تتمتع بها الصين , و على الصعيد الاقتصادي و الإجتماعي فإن نجاح اقتصادها السياسى فى مضاعفة الناتج المحلى الإجمالى ثلاثة اضعاف خلال العقود الثلاثة الاخيرة قد جعل من الصين نموذجا جذابا بالنسبة لكثير من الدول النامية و مع ذلك تظل الطريق طويله امام القوه الناعمة للصين، فالصين ليس لديها صناعه ثقافيه مثل هوليوود، و جامعاتها متخلفة عن نظيراتها الأميركية، كما انها لا تزال تفتقد لوجود الكثير من المنظمات الغير حكومية التى لها تأثير كبير في القوه الناعمة الامريكية.[1]

المطلب الثاني: الاعتماد المتبادل

إن ظاهرة الاعتماد المتبادل هي ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان ذاته، حيث يطلعنا التاريخ بأن المجتمعات والشعوب لم تكن أبدا معزولة عن بعضها البعض، بل كانت تعرف حالة من التعامل بين بعضها البعض، وأنه لم يكن بمقدور أي منها أن تعيش مكتفية بنفسها عن الآخرين، إذ أن هناك قدرا من الاعتماد المتبادل بينها. لكن في الوقت نفسه لم يكن أبدا بالدرجة التي هو عليها الآن، إذ لعب التقدم التقني والتطور النوعي في وسائل النقل و الاتصالات دورا كبيرا في البروز القوي لهذه الظاهرة بداية من النصف الثاني من القرن العشرين ولعبت العولمة الدور الحاسم في نقل الاعتماد المتبادل (خاصة في المجال الاقتصادي) إلى مستوياته القصوى بداية من التسعينيات من القرن نفسه، يعتقد أنصار الاعتماد المتبادل أن الظاهرة كانت موجودة قبل بداية السبعينيات.[2]

وعرفه "**ناي**" بأنه موقف من التأثير المتبادل أو الإعتماد على الآخرين وبينهم، ونجد عند ناي وكيوهين تعريفا آخر للاعتماد المتبادل "المعقد"،حيث يقولان بأنه انخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة وأهمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم، وفكرة الإعتماد المتبادل وثيقة الصلة بفكرة الاقتصاد العالمي، إذ تعتبر ركنه الأساسي. فلا يمكن الحديث أبدا عن اقتصاد عالمي في غياب درجة عالية من الإعتماد المتبادل، الذي يكفل وجوده واستمراره. ولقد أصبح الاقتصاد العالمي يلعب دورا كبيرا في توجيه وإدارة شؤون السياسة العالمية، وأصبحت الدول أكثر ارتباطا وتبعية له، خاصة في ظل العولمة، وبالتالي أصبحت أكثر عرضة لتغيرات وتقلبات الاقتصاد العالمي[3]

[1] أمينة محسن المرجع نفسه

[2] محمد الطاهر عديلة، **الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي**،http //revues-ouregla.dz تم الاطلاع عليه 08/06/2019

[3] المرجع نفسه تم الاطلاع على الموقع في 08/06/2019

خلاصة واستنتاجات:

في خلاصة الفصل الأول يتضح أن السياسة الخارجية الصينية مرت بمراحل، مختلفة وبالنظر إلى محدداتها،والبنية الطبيعية التي تمتلكها الصين، من مساحة ،وتعداد سكاني ضخم قد أهلها لأن تنافس القوى الكبرى في ريادة العالم، ولاسيما في ظل النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب، الذي تسعى فيه الدول لفرض منطقها وقوتها بطرق قد تختلف من قوة إلى أخرى ومن أهم النقاط البارزة في الفصل الأول نجد:

-إن السلوك الخارجي للصين مر بمراحل المرحلة الأولي في عهد الرئيس، **"ماتوسي تونغ"** حيث كتنت الصين تتبنى سياسة الانغلاق على العالم أما في المرحلة الثانية اي في عهد الرئيس **،"دينغ"** فقد تبنت الصين سياسة الباب المفتوح أي الانفتاح على العالم وتصدير الفكر الصيني والاقتصاد الصيني وهو ما تم تعزيزه في فترة الرئيس جيانغ والعمل على التساوي والتفوق على القوى الكبرى في الساحة الدولية.

-إن المحددات والعوامل التي تمتلكها الصين قد تساهم في بلورة مفهوم الصعود والريادة في العالم في ظل المحدد الاقتصادي الصيني الذي هو في وتيرة نمو متسارعة جدا.

أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى اهم الاهداف والمبادئ ومعرفة آليات تنفيذ السياسة الخارجية الصينية وقد تمت صياغة أهداف السياسة الخارجية الصينية في أربعة أهداف هي:

-تنمية القدرات العسكرية بفضل المقدرات الاقتصادية.

- تدعيم النمو الاقتصادي.

-تدعيم الوضع القومي للصين .

- انتهاج سياسة الباب المفتوح وتصدي اقتصادها إلى دول العالم .

وفي ما يخص مبادئ السياسة الخارجية الصينية فالصين تركز على مبادئ التعايش السلمي أهمها:

-مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

-عدم استخدام القوة العسكرية وحل الأزمات بطرق سلمية

-مبدأ الأرض الواحدة المتعلق بالسيادة

أما فيما يخص آليات تنفيذ سياسة الصين الخارجية فقد تبنت الصين، آليتين رئيسيتين هما:

-الأداة الاقتصادية: المتمثلة في تصدير الاقتصاد الصيني إلى أسواق العالم ومنافسة الاسواق الأمريكية والأوروبية.

-الأداة الدبلوماسية: وهي الاداة التي تستخدمها الصين وذلك بإرسال البعثات الدبلوماسية وتكثيف الزيارات وحل الأزمات بطريقة دبلوماسية.

وفيما يخص المبحث الثالث فقد وضعت المقاربات المفسرة للسلوك الخارجي الصيني وذلك باستخدام

القوة الناعمة: والتي أتى بها جوزيف ناي والتي تفسر الصعود واستخدام الطرق الدبلوماسية لتحقيق الأهداف وهناك أنواع أخرى للقوة الناعمة كالقوة الذكية والتي تمزج بين القوة الناعمة والقوة الصلبة.

والاعتماد المتبادل: الذي يركز على الجانب الاقتصادي بشكل كبير، كما ان الصين تركز على الجانب الاقتصادي في بلورة سلوكها الخارجي القائم على اساس الاعتماد المتبادل.

الفصل الثاني
السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية

آخر حيث أن الإسلام دخل إلى الصين عن طريق الفتوحات، الإسلامية ويتجلى ذلك في تواجد أزيد من 20مليون مسلم تتوزع في أقاليم مختلفة في الصين، أما في المفهوم الحديث وفي خضم

حقل العلاقات الدولية والأوضاع السائدة في العالم، وبروز القوى الكبرى، فالصين تسعى جاهدة إلى تصدير سياستها وتعزيز وسلوكها الخارجي وربط العلاقات مع الدول العربي في قالب براغماتي، يتجلى في تبادل المنفعة وتصدير الثقافة الصينية، وزيادة اقتصادها ومنافية النفوذ الأوروبي والأمريكي في المنطقة العربية وفي هذا المبحث المقسم إلى مطلبين لشرح الجدور التاريخية بين الجانبين وتبيان أهم مرتكزات السياسة الخارجية الصينية في المنطقة العربية.

الفصل الثاني : السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية

المبحث الاول :العلاقة بين الصين والدول العربية وأهم مرتكزاتها

في هذا المبحث المقسم إلى مطلبين لشرح الجذور التاريخية للعلاقات الصينية العربية التي تعتبر علاقة وطيدة تقوم على الود والصداقة وتبادل المصالح المشتركة بين الحانبين ،وأهم المرتكزات التي تقوم عليها العلاقات الصينية العربية.

المطلب الأول:الجذور التاريخية للعلاقات الصينية العربية.

تعود العلاقات بين الصين والدول العربية إلى حقبة قديمة جدا حيث أن الصين تحتوي على المناطق التجارية التي كان العرب يقصدونها للمبادلات التجارية وشيئا فشيئا أخذت بالتطور فقد عانت الصين ، من ويلات والحروب والأزمات حتى تمكنت بعد نضال طويل من استرداد حريتها وبعدها بدأت تتجلى معالم العلاقة بين الصين والدول العربية ، وأخذت العلاقات تتطور وتأخذ منحى الثنائية ، وترتبط بمصالح مشتركة بعد حصول الدول العربية للاستقلال ، لأنه من المعروف ان الموقف العربي حاليا تجاه القضايا الصينية ، المختلفة يرتكز على خلفية تاريخية تمتاز بلايجابية بين الطرفين من علاقات وركائز حضارية وقد شهد الرحالة العرب قديما بذلك حيث تم وصف الشعب الصيني بأنه شعب يتسم بالعدل والانضباط والاتقان والحكمة البليغة المستمدة من **الكونفوشيوسية**[1]

[1] أحمد الكبسي، **مبادئ العلوم السياسية**،(ط1؛ اليمن: مطابع مؤسسات الكتاب المدرسي، ب.س.ن)، ص195.

و**الكونفيوشيوسية** تعد تعاليم أخلاقية صارمة اكتسبت نوعا من الحكمة التي التزم بها **"كونفوشيوس"** وحث على اتباعها والتقيد بها مثل احترام الأسلاف والتمسك بالعادات والتقاليد القديمة ، والانتماء الى الأسرة الممتدة ، ويحتل النظام العشائري في الصين اهمية كبرى ، ويعتبرونه الشكل الدائم ، للتنظيم الاجتماعي ، كما انه يكسب بعدا دينيا ، لان الحكمة الكونفوشيوسية تقدس الأجداد . وتعطي للأب كل سلطات الطاعة والامتثال، ويعترون أن بر الوالدين تاج كل الأعمال ، وينطلق مفهوم الصين لنموذج الدولة من مفهوم الركيزة العشائرية ، فهي تعتبر الدولة صورة مكبرة للأسرة والعقيدة الكونفوشيوسية لاتمنح الشعب حق مساءلة الدولة بحسب هذه العقيدة بتطبيق معايير أخلاقية في حكمها للشعب[1]

وقد شهدت خمسينيات القرن الماضي تطورا كبيرا في العلاقات الصينية العربية بسبب التقارب مابين القضايا العربية والقضايا الصينية مما ترك الاثر الكبير في تبلور صفة التضامن بهدف إنهاء السيطرة الأمريكية والأروبية بكافة صورها وأشكالها والعمل على تكريس دعائم الوحدة الوطنية ، وتكثيف الجهود للإقرار العدل والسلام العالمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في ظل ظروف دولية بالغة الصعوبة والتعقيد ، وتعتمد في أغلب الاحيان على المعايير المزدوجة ،والتدخل في الشؤون الداخلية وانتهاك السيادة واستخدام القوة، ومثال على ذلك اعتراف الجمهورية السورية بالصين الشعبية كجمهورية ذات سيادة مستقلة بعد مؤتمر **"باندونغ"** الذي **عقد في أيار عام 1956** ، تم فيه تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين ،وتبعتها (اليمن ، ومصر ، والسودان ...إلخ)

كما أعلن **"شو أن لأي"** خلال زيارته للقاهرة أن ثمة علاقات قوية تربط الصين بالدول العربية وأن أساس هذه العلاقات يرجع إلى دعم الصين للقضايا العربية المختلفة ، وكذلك موقفها من القضية الفليسطينية[2]

ومن أبرز أوجه الدعم تقديم المساعدات المالية الصينية إلى السلطة الفليسطينية والحفاظ على موقف الصين الدائم الذي يدعو لانسحاب إسرائيلي من الأراضي العربية التي احتلت عام **1967** وإقامة دولة فلسطينية . وهذا يعني أن الموقف الصيني لا يتفق مع الموقف الأمريكي الذي يخضع القدس والمستعمرات الإسرائيلية ، في الضفة الغربية للمفاوضات، كما أن القيادة الصينية تعمل على تحويل الصين إلى شركة مساهمة تهتم بعمليات الإنتاج الصناعي وتسويق بضائعها في الأسواق العربية والعالمية وبناء جسور ثقافية مع الشعوب التي تتعامل معها، تم ربط العلاقات وإقامة علاقات التعاون الإستراتيجي الشامل والتنمية المشتركة بين الصين والدول العربية مطلع سنة 2010 عامة وهو ما جعل التعاون الجماعي الصيني العربي يدخل مرحلة جديدة من التقدم النوعي وهو ما دفعت به المتغيرات التي تشهدها السياسة الدولية والتغيير الجذري في العناصر الجيوسياسية أدت إلى توثيق وتعزيز العلاقة الصينية بالوطن العربي.[3]

خلال الاجتماع الوزاري عبر خطاب الرئيس **"شين جين بينغ"** في منتدي التعاون الصيني العربي عام 2010 عن تطور الاهتمام الصيني بالمنطقة العربية ، مثلما يدل على الطموح

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة 195.

[2] مثنى فائق مرعى،**«الصين والقضايا العربية...دراسة في طبيعة المواقف والمحددات»**، **مؤتمر** آفاق التعاون العربي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، الخرطوم، 21-22 نوفمبر 2017.

[3] عاهد مسلم المشاقبة،**«البعد السياسي للعلاقات العربية-الصينية وآفاقها المستقبلية »**،العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، المجلد 41، 2014، ص377.

الصيني الساعي الى الوصول الى المنطقة العربية عن طريق السوق التجارية والسلع المختلفة هدا في المرحلة الأولى ، ثم الولوج السياسي في المرحلة الثانية وهي الاستراتجية المعتمدة من طرف الصينيين وما يزيد من اهمية المنطقة في السياسة الصينية ،هو أن العراق وسوريا يشكلان أهم محطات **"طريق الحرير"** بشقه البري وأن دولا عربية عدة مثل مصر ، الكويت ، والإمارات ، وقطر قد انظمت **"للبنك الأسيوي للاستثمار"** وبدأت الصين في الشروح نحو دبلوماسية أكثر استباقية في المنطقة عبر زيارة المبعوثين الصينين إلى مختلف الدول العربية وتعزيز المشاركة مع المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتفاق مع عدة دول عربية للاشتراك كأعضاء ممثلين ومؤسسين في البنك الأسيوي للاستثمار الجديد الذي تشرف عليه الصين ، وأصدرت الصين في عام **13 جانفي 2016** الورقة الأولى حول سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية [1].

المطلب الثاني:مرتكزات العلاقة الصينية العربية

1)- المرتكز الحضاري : يشكل المرتكز الحضاري جوهر العلاقات بين الجانبين باعتبار أن الحضارة العربية الإسلامية ، قد ساهمت بشكل كبير في بلورة وتعزيز العلاقات بين الصين والعرب من خلال المعاملات بين الجانبين حيث أن الصينين ،يتسمون بالود والحكمة والعدل فهم اقرب إلى العرب المسلمين من ناحية المعاملات الأخلاقية ، وتجلى ذلك بشكل كبير بالتواصل الحضاري بين الأمتين من خلال طريق الحرير بشقيه البري والبحري، و يعود تاريخ العلاقات بين الجانبين إلى 2000 عام ، منذ أوائل القرن السابع الميلادي دخل الإسلام الى الصين عن طريق القوافل التجارية بين غرب آسيا والصين وقد عرف هدا الطريق بطريق الحرير الذي يبدأ من تشانغان (مدينة شيان مقاطعة شنشي حاليا) ليصل إلى القسطنطينية اسطنبول في تركيا اليوم ، وبفضل هذا فقد بلغ عدد مسلمي الصين 20 مليون مسلم يعيشون في أرجاء مختلفة من الصين[2]

2)-المرتكز السياسي : لازالت الصين تقف جنبا إلى جنب العرب عبر مختلف المراحل في مختلف قضاياهم ، العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، وقد استمرت الصين باتباع سياستها الداعية الى ضرورة التزام الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ، بطرق مفاوضات ، ونبذ العنف ، واحترام الشرعية الدولية ، والعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي وتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام[3]، إن الصين تنتهج سياسة سلمية ، وتحاول دعم المبادئ الديموقراطية وتقديم أفضل السبل لتحقيق نظام إقتصادي عالمي جديد يحقق التنمية المطلوبة ، لذا فهي تدعم كل ماتقوم به الدول العربية من أدوار على الصعيد الدولي ، وتصر الصين على ضرورة قيام نظام دولي سياسي قائم على مبادئ الشرعية والمساواة ، ورفض الانتهاكات بكافة

[1] المرجع نفسه، ص378.
[2] عمار شرعان، **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**،(ط1؛ ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص126.
[3] أحمد الكبسي، المرجع السابق، ص195.

أشكالها وتدعو إلى الحوار وتفادي الصدام ، لذا فإن هذه السياسة خلقت نوعا من الإنسجام بين العرب والصين تجلى في دعم الصين للقضايا العربية ، ودعم الجانب العربي للصين في القضية التايوانية[1]، كما أن الصين سعت الى الارتقاء بمستوى العلاقات مع مختلف الدول العربية ومنها 8 دول هي : (العراق السودان ، مصر ، قطر ، السعودية ، الأردن ، الجزائر ، الإمارات). ووصلت معها الى مستوى الشراكة الإستراتيجية من خلال المعاهدات ، كما نشطت الصين في تعزيز تعاونها مع التجمعات العربية الاقليمية ولاسيما عبر عقد اللقاءات السنوية مع الجامعة العربية من خلال إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي عام 2004 على مستوى وزراء الخارجية ، وكذلك عبر إقرار وثيقة التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين الصين وبلدان المنطقة العربية ، كما عقد مؤتمر الصداقة العربية الصينية الذي كان مقره في عاصمة السودان الموحدة آنذاك وهي الخرطوم ، خلال الفترة مابين 28-2006/11/29 الذي تمخض عنه إصدار إعلان جمعية الصداقة الشعبية بين الجانبين وافرز عنه أربعة مبادئ وهي ،تعزيز العلاقات السياسية وتقويتها على أساس الاحترام المتبادل ، تكثيف التبادل الاقتصادي والتجاري ، توسيع وتعميق أواصر التعاون الثقافي وتبادل الثقافات بين الجانبين ، تعزيز التعاون في الشؤون الدولية[2].

لقد كان النشاط السياسي الصيني يستند في الغالب إلى التاريخ السياسي الذي يجمع الدول العربية ككل مع الصين اما بعد تبني الرئيس الصيني شي **"جين بنغ"** لمبادرة إحياء طريق الحرير سنة2013 حيث عززت الصين علاقاتها الدبلوماسية، مع المناطق والدول الغنية بالثروات والدول ذات التاريخ السياسي كما مثلت الية السياسة الخارجية الصينية الية مهمة لبناء الاسواق وتصديرها سياستها الى الدول العربية [3]

3)-المرتكز الاقتصادي : إن تعاون الصين مع الجانب العربي ككتلة إقليمية لا يمكن له إلا أ ن يخدم مصالح الطرفين ، لاسيما أن العرب يسعون جاهدين إلى سرعة تحقيق التكامل الاقتصادي في ما بينهم ، والى إقامة لسوق العربية المشتركة ، وستكون الصين -حسب المتوقع- هي الشريك الأول والمفضل لدى العرب، وتعد المجموعة العربية الشريك التجاري السابع للصين ، إلا أن التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي يمكن تفعيله أكثر من حيث زيادة الاستثمارات والمشاريع المشتركة ، وهذا من شأنه أن يعمل على سد بعض الثغرات الناجمة عن محدودية بعض صور التعاون الاقتصادي ويفتح أبوابا جديدة لتطوير العلاقات بين الطرفين ، وتسعى الصين إلى دعم اقتصادها وحل مشكلاتها الإقليمية والانفتاح في المجال الدبلوماسي والاقتصادي على المنطقة العربية بهدف خدمة سياستها الخارجية ومواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة ، وتعد المجموعة العربية هي الشريك السابع للصين[4]، إلا أن التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي يمكن تفعيله أكثر من حيث زيادة الاستثمارات والمشاريع المشتركة، وهذا من شأنه أن يعمل على سد بعض الثغرات الناجمة عن محدودية بعض صور التعاون الاقتصادي ويفتح أبوابا جديدة لتطوير العلاقات بين الطرفين ، وتسعى الصين إلى دعم اقتصادها وحل مشكلاتها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على الوطن

[1] المرجع نفسه، ص196.
[2] المرجع السابق ص.، 196
[3] شفيق شقير، **طريق الحرير الجديد في سياق لعلاقات العربية الصينية**، مركز الجزيرة للدراسات 11ماي2017 ص 4
[4] عمار شرعان، المرجع السابق، ص203.

العربي ، حيث بلغت واردات الصين سنة **2013** بحوالي **5،6** مليون برميل يوميا لتكون ثاني دولة على من حيث استراد النفط في العالم ، وتمثل السعودية شريك الصين التجاري الأول، إضافة الى الاستثمار الصيني في البنى التحتية وتوفير الاسكان وتطوير المشاريع والمنشآت على غرار دولة الجزائر ، المغرب ، الإمارات ، قطر .... الخ) حيث بلغت استثمارات الصين في هذه المناطق ما يقارب 60 مليار دولار شملت مشاريع سكك الحديد في السعودية و 40 الف وحدة سكنية وغيرها من المناطق العربية خلال الفترة الممتدة بين 2010-2016[1].

كما أن الخبراء يتوقعون انه بحلول العام2020 فإن الصين ستصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم ، وهدا من شأنه أن يعزز التعاون الاقتصادي العربي وتمكنها من ربط الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية مع مختلف دول الوطن العربي[2]

إن من اهم المبادئ التي تنتهجها الصين تعزيزا لسياستها الخارجية بينها وبين والدول العربية في شتى المجالات منها المجال السياسي والعسكري والثقافي والغرض من هذه المبادئ هو تقوية أواصر الصداقة بين الطرفين ولعل أهم هذه المبادئ التي جاءت كالتالي :

- الاحترام المتبادل بالمساواة بين الطرفين والتمسك بمبدأ المنفعة المتبادلة والكسب المشترك والتنمية المشتركة ، وتعزيز الحوار الحضاري ، واحترام أساليب مهما كانت الاختلافات .
- التعاون الاستراتيجي الشامل من أجل التنمية المشتركة بين الجانب الصيني والجانب العربي ، مع الحفاظ على السيادة الوطنية والتمسك بمبادئ التعايش الخمسة.
- تأييد الصين لقيام دولة فلسطينية مستقلة على أراضي 1967م عاصمتها القدس الشرقية.
- دعم إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط
- تأييد الجهود العربية لتعزيز التعاون والتضامن ووضع حد لانتشار الأفكار المتطرفة ومحاربة الإرهاب

-تعزيز التعاون في مجالات العلوم والتربية والثقافة والصحة في سبيل تعزيز الصداقة وتطوير سبل التفاهم بين الطرفين .

-اعتماد التعاون الإقليمي كأساس للسياسة الأمنية في المنطقة ، في مقابل حث الشعوب العربية على امتلاك الإرادة الوطنية التي تكسبها نوعا من القوة وتحقيق سبل الأمن القومي والأمان وعدم التورط عسكريا في المنطقة.

-التشاور والتنسيق مع الجانب العربي في صيانة مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة .

-التعاون العسكري بين الصين والدول العربية ، كزيارات القادة العسكريين ، والتعاون في مجال الأسلحة والعتاد والتقنيات المختصة والتدريبات المشتركة بين القوات المسلحة ودعم وبناء الدفاع الوطني والداتي وتطوير الجيوش العربية.

-حرص الصين على تعزيز التواصل والتعاون مع الدول العربية في مكافحة الإرهاب والاستفادة من بعض التجارب السابقة وإقامة الية طويلة الأمد وتعزيز الحوار بشأن السياسات الداخلية والخارجية وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتدريب المشترك لمواجهة التهديدات الإرهابية الدولية والإقليمية، كما أن الدول العربية تحرص دائما على توسيع افاق التعاون في مختلف المجالات من خلال بلورة رؤى مشتركة ، إزاء القضايا الإقليمية والدولية المختلفة ،

[1] عاهد مسلم المشاقبة،«**البعد السياسي للعلاقات العربية-الصينية وآفاقها المستقبلية** »،العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، المجلد 41، 2014، ص378.

[2] المرجع نفسه، ص 379

وذلك في احترام ميثاق الأمم المتحدة واحترام الأعراف الدولية وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، وخدمة مصالح الجانبين ، وفي ظل الظروف والتحولات السياسية والمحورية التي تشهدها المنطقة العربية حاليا وما لها من انعكاسات مختلفة في الساحة الدولية ، أصبح هناك المزيد من التنسيق والدعم المتبادل بين الدول العربية والصين أكثر إلحاحا سعيا لتحقيق التوافق الدولي حول طرق المعالجة السياسية للأزمات القائمة ودعم تطلعات الشعوب العربية نحو الحرية والكرامة والتنمية.[1]

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية الصينية في المنطقة العربية

يتم التطرق في هذا المبحث، المقسم إلى مطلبين لشرح عوامل الاهتمام الصيني بالمنطقة العربية ومحاولة الصين السعي للحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية، والمنافسة في مجلات الطاقة، وخلق استثمارات وأسواق تجارية، واهتمام الصين بالمنطقة العربية بشكل عام خاصت بعد أحداث لربيع العربي في عدة مناطق مهمة في أجندة السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأول محددات اهتمام الصين بالمنطقة العربية

أ)-محدد الطاقة

إن المنطقة العربية بالنسبة للصين هي منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية وأمنية نظرا لما تزخر به المنطقة العربية من خصوصيات ومصادر للطاقة بالإضافة إلى المنافسة الأمريكية الصينية حول مصادر الطاقة في المنطقة ، حيث سعت الصين ولازالت للحصول على موارد نفطية جديدة في الوطن العربي في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة المغرب العربي بعد أن أصبح إنتاجها من النفط لا يغطي حاجاتها[2]، وبرز الاهتمام الصيني بأمن الطاقة كأحد مرتكزات أمنها القومي الذي يضمن استمرار دوران عجلة اقتصادها ومواكبة أمريكا فمن هذا المنطلق اهتمت الصين بالمنطقة العربية التي تعتبر أهم مصدر للطاقة في العالم ،ناهيك عن كونها أحد أهم الأسواق الاستهلاكية لمنتوجاتها المختلفة تؤدي صناعة النفط دورا مهما في الاقتصاد الصيني وتحتل هذه الصناعة المرتبة الخامسة في العالم من حيث الانتاج والرابعة من ناحية التكرير ، وتشير التقديرات الى إمكانية تخطي الصين للولايات المتحدة في 2023 كأكبر مستهلك للنفط في العالم ، وقد بدأت الصين بتشجيع استيراد البترول من الدول العربية وتمكنت من التفاوض مع السعودية باعتبارها خاضعة للهيمنة الأمريكية ، والحصول على النفط من الجزائر بدلا من شرائه من خلال شركات البترول الدولية تأكيدا لتوفير أمن الطاقة لديه إن الصين اليوم تمتلك اليوم احتياطيا مهما من الطاقة بأنواعها المختلفة سواء التقليدية المتمثلة في (النفط ، الغاز الطبيعي ، الفحم) والتي تتواجد بكثرة في منطقة الخليج العربي ومنطقة شمال إفريقيا ، إو الطاقة الغير التقليدية (الطاقة النووية) التي تعتمد بالأساس على التكنولوجيا والمواد الأولية التي تحصل عليها الصين من المنطقة العربية خصوصا والطاقة المتجددة التي تتأسس بالضرورة على العوامل الطبيعية كالمناخ والتكنولوجية وتعمل الصين في الحاضر على الاستثمار في الصحراء العربية للحصول على مصادر الطاقة الشمسية وعليه فإن محدد الطاقة

---

[1] نبيل سرور، **قراءة تحليلة في وثيقة الصين تجاه الدول العربية**،
www. dirast. net/kitabat_details/: تم الاطلاع عليه يوم :10/06/2019

[2] هاني رجب مؤتمر التعاون العربي-الصيني **(تعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة)**،القاهرة 2018/11/05،
https://www.google.com/amp/s/www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2018/11/6/1457560/، تم الإطلاع عليه يوم 2019/06/10

قد يلعب دورا مهما في نجاح السياسة الخارجية في المنطقة العربية ، واتجهت الصين منذ عام 2007 إلى بناء ما يعرف بالخزان الاستراتيجي اي: استيراد النفط وخزنه في أحواض للتعامل مع أي طارئ ، وبلغ معدل التخزين اكثر من 340 مليون برميل وارتفع الاستيراد من معدل 30 الف برميل في اليوم عام 1993 ليصل إلى نحو 11 مليون برميل في اليوم سنة 2017[1]
وتتريد المملكة العربية السعودية قائمة الدول المصدرة للنفط إلى الصين ، ومن خلال زيارة رئيس الوزراء الصيني **"ون جيا باو"** إلى السعودية في جانفي 2012، تم التوقيع على عقود بقيمة 10 ملايير دولار لبناء مصفاة جديدة للنفط وبفضل الاتفاقية أصبحت السعودية تعد أكبر شريك تجاري للصين في المنطقة العربية[2].
إن الصين اليوم هي أكبر مستورد للنفط وتتجه إلى الى أن تصبح اكبر مستورد للغاز الطبيعي وهي تدرك الأهمية القصوى للنفط والغاز كما أن منطقة الخليج العربي تعتبر واحدة من أهم المصادر المزودة بالنفط إلى الصين فهي منطقة غير مستقرة نظرا لما تشهده من أحداث وعلى صعيد الغاز الطبيعي يمكن أن تكون المنطقة اهم مورد للغاز إلى الصين مستقبلا ، إن وجود علاقة ارتباط بين الصين والمنطقة العربية يتعلق أساسا بالتجارة ، والطاقة وكل هذا يعد من بين العوامل المؤثرة في سياسة الصين الخارجية تجاه المنطقة العربية ، حيث أن الدول العربية يمكنها التعاون مع الصين في مجال الطاقة وهناك فرص كبيرة للدول العربية لإنشاء محطات توليد للطاقة المتجددة في الوطن العربي نطرا لما يزخر به من خصائص ومزايا طبيعية كما صرح نائب مدير الطاقة الوطنية في الصين السيد **"ليو باو"** : "إن التعاون العلمي بين الصين والعالم العربي في مجالات البترول والغاز والطاقة المتجددة والطاقة النووية يزداد عمقا ، والذي يوصف بالتعاون القوي[3].
وتستثمر الشركات الصينية كبرى مثل شركة الشبكة الوطنية الصينية للكهرباء و **"دونغ فانغ"** و"شنغهاي اليكتريك" و "سونهيدرو" تنفيذ عدة مشاريع عملاقة في مجال الدول العربية كـــ : مصر، الإمارات ، الأردن ، الجزائر ، المغرب وتتضمن هذه المشاريع بناء مجمعات عملاقة للطاقة الشمسية ومحطات لتوليد الكهرباء وتطوير الشبكات الكهربائية ومد خطوط نثل الكهرباء ، فيما تقوم شركة "شاندونغ" الصينية لإنشاء الطاقة التابعة لشركة "باورتشاينا " منذ العام 2015 بإنشاء مجمع نور للطاقة الشمسية جنوب شرق المغرب ، ويقول مسؤولون مغاربة أن مجمع نور للطاقة الشمسية بسعة 580 ميجاوات سيكون خطوة كبيرة في خطة البلاد لانتاج 42 بالمئة من استهلاك الكهرباء من الطاقة المتجددة بحلول عام 2020 و52 بالمئة بحلول عام 2030 ومن المقرر أن ينتج المجمع طاقة نظيفة لأكثر من مليون منزل في المغرب كما سوفر فائضا للتصدير. كما تقوم شركة "هاربين" الصينية و"أكوا باور" السعودية ببناء محطة الحسيبان في دبي لتوليد الطاقة الكهربائية[4] .

---

[1] هاني رجب، **مؤتمر التعاون الصين العربي في مجال الطاقة المتجددة**، الخرطوم، https://www.google.com/amp/s/www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2018/11/6/1457560/، تم الإطلاع عليه يوم 2019/06/10

[2] عمار شرعان،**السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،برلين-ألمانيا 2018، ص،288

[3] مثنى فائق مرعي،**مؤتمرالتعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق**، الخرطوم 21-22 نوفمبر 2017م ص،23

[4] هاني رجب، مؤتمر **التعاون الصيني تاعربي في مجال الطاقة المتجددة**، ًص22 https://www.google.com/amp/s/www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2018/11/6/1457560/، تم الإطلاع عليه يوم 2019/06/10

ب)-المحدد الاقتصادي والتجاري

بفضل إصلاحات **"دينج"** وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي على دول العالم سنة 1978م تولي الحكومة الصينية اهتماما كبيرا للتعاون التجاري والاقتصادي بين الجانبيين، وفي الآونة الاخيرة حققت العلاقات التجارية الثنائية نقلة نوعية كبيرة وبارزة مع وجود الكثير من الفرص الواعدة لمواصلة تعزيز التعاون، الاستثماري والاقتصادي المشترك، ولاسيما أن العالم العربي أصبح يحتل المركز السابع كأكبر شريك اقتصادي للصين، والمراحل الزمنية المقبلة، توحي بأن المرتبة سوف تتقدم، لتصبح من الاوائل، فيما أصبحت الصين تنافس ببضع خطوات للريادة لتكون أكبر شريك اقتصادي للدول العربية،وما يؤكد ذلك بوضوح هو قرار الحكومة الصينية بإقامة 11معرضا تجاريا ضخما في الدول العربية بهدف التشهير وتسويق المنتوجات الصينية[1].

وتعتزم الصين بدفع المزيد من الاتفاقيات من أجل وصول قيمة التجارة بين الجانب العربي والجانب الصيني إلى أعلى مستوياتها حيث أن القيمة التي وصلت قيمتها إلى 300مليار دولار كقيمة لحجم المبادلات التجارية خلال الفترة الممتدة بين سنة 2012-2014 والذي اتفقت فيه الصين مع الدول العربية على هذا الهدف في خضم،انعقاد مندى التعاون العربي الصيني، وعلى ضوء ما تشهده المنطقة العربية من أزمات فإن الحل قد يكون في الاسراع بالتكامل الاقتصادي بين الجانبين وهو ما دعى إليه المحللون للشأن الاقتصادي بين الصين والدول العربية،بالضرورة الملحة في تأسيس منطقة تجارة حرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي،هذا من شأنه ابعاد خطر الازمات المالية على الصين والدول العربية,وأظهرت الأرقام الإحصائية الصادرة عن الجمارك الصينية أن حجم التبادلات التجارية بين الصين والبلدان العربية سنة 2012 قد نما بزيادة22,1% ليصل إلى 111,78 مليار دولار أمريكي، وبعد هدوء الأوضاع السياسية في الدول العربية، وعودة الأوضاع إلى طبيعتها أخذت المبادلات التجارية بين كل من، الصين ومصر، والصين وتونس، تشهد نموا بارزا بعد تراجعها في أزمة الربيع العربي، وقفز حجم التجارة بين ليبيا والصين إلى 13% في المئة وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة التي حصلت إبان فترة غياب الاستقرار السياسي في المنطقة[2].أما فيما يخص الأزمة السورية فقد شهدت انخفاضا بنسبة 37,9 % في حجم التجارة بينها وبين الصين بسبب الأوضاع الحساسة التي شهدتها سوري وجاء في مقترحات رئيسة غرفة التجارة الأردنية، ريم بدران إنشاء مجالس أعمال مشتركة، وتوفير الإمكانيات اللازمة لعملها لتكون حلقة وصل، بين رجال الأعمال العرب والصينيين وتكون مهمتها التعريف بفرص الاستثمار وتشجيع التبادل التجاري وضرورة تعزيز الواردات الصينية مع التركيز على المنتجات الغير نفطية، لخفض العجز التجاري العربي مع الصين ،وليس هناك أدنى شك أن الدعم المتواصل للتعاون الاقتصادي بين الصين والمنطقة العربية يصب في منحى المصالح المستقبلية، والجوهرية، للطرفين فالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول العربية، سوف تواجه وضعا جديدا أكثر حيوية وديناميكية طالما ًأصر الجانبين على النظر في الآفاق، ومواكبة الزمن والعمل بجد دون كلل و الاجتهاد في ابداع الجديد[3].

---

[1] المرجع نفسه

[2] هاشم سحر، **العلاقات التجارية الصينية تخطو بثبات نحو المستقبل**،صحيفة الشعب ، مجلة شينخوا بالعربية 2012-11-03 تم الإطلاع عليه بتاريخ 05-06-2019

[3] هاشم سحر المرجع نفسه،

إن آمال الصين في إعادة طريق الحرير الجديد الدي يعتبر همزة الوصل بين الصين والدول العربية في التجارة مند القدم الدي يشق اريضيها بشقيها البحري والبري إلى طاجاكستان ، وشمال إيران مرورا بالعراق وسوريا وتركيا أما شقه البري فهو يمر من الهند إلى دول الخليج ليصل الى البحر الأحمر ، يعزز نقل البضائع الصينية إلى أسواق المنطقة العربية لاسيما الثرية منها والتي تزخر بالمعادن والمقدرات الاقتصادية الكبيرة[1] ، كما تعد المبيعات العسكرية حديثا جزءا من قوة جذب السوق العربية حيث تحتل الصين المرتبة الرابعة عالميا في حجم المبيعات العسكرية للمنطقة وفي أطار السياسة الخارجية الصينية التجارية والاقتصادية القائمة بين الجانبين ركزت، الصين على فتح الأسواق التجارية وتبادل البضائع والسلع الصينية في المنطقة لتحقيق التنمية واتخاد الصين للجانب البرغماتي في التعامل المتبادل بين الجانب الصيني والجانب العربي والغرض من هذا هو زيادة تدفق رأس المال والاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية ، حيث تتفق معظم الدول العربية مع الصين على أن الهدف الأساسي لسياستها الخارجية يكمن في خدمة استراتجية طويلة المدى مما يعطي أساسا قويا لصالح علاقات التعاون الاقتصادي بين الجانبين ، كما أن توفر القدرة الشرائية لاسيما في الدول البترولية ساهمت في زيادة حجم العلاقات الاقتصادية وأصبحت العلاقات الاقتصادية العربية الصينية في تطور دائم ومستمر، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين المنطقة العربية والصين لسنة 2010 نحو 93 مليار دولار وأعلنت الحكومة الصينية أن السوق العربية تعتبر كأبرز الأسواق المستقطبة للمنتوجات الصينية ، وعند المقارنة بين حجم التجارة الصينية مع دول المنطقة العربية مع بقية الدول الأخرى نجد تفوقا بارزا من حيث النسب والأرقام المسجلة إن مبادرة الحزام والطريق التي تقضي بإعادة فتح طريق الحرير قد لاقت تجاوبا واسعا من الدول العربية خاصة حيث أن المبادرة أطلقت سنة 2013 حيث جاءت دول الشرق الأوسط ودول الخليج العربي في مقدمة الدول التي وافقت على الدخول في مبادرة الحزام والطريق. كما قامت الصين بتحديث تجربة مع دولة المغرب في مجال الصيد البحري، في أعالي البحار وأسس الطرفان شركة مشتركة بينهما في هذا المجال، أما في مجال البنى التحتية فقد توجهت الصين الى دول المغرب العربي بتطوير البناء ومشاريع السكن والعمران في العديد من الدول العربية. في عام 1970 كان الناتج المحلي الصيني هو 91 مليار دولار مقابل 1,1 تريليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية وطبقا للنمو المتسارع الخطى للصين فإن التقديرات تشير أنه في عام 2030.تصبح الصين الشريك الأول للعرب بدون منازع[2]

ج)-المحدد الجيوسراتيجي

أولا:المجال الجغرافي

تتموقع المنطقة العربية في الشطر الآسوي 23%، وإفريقيا ب 77% من إجمالي مساحة القارتين، حيث يقدر طولها من الشرق إلى الغرب 7900 كلم، ومن الشمال إلى الجنوب 4500 كلم، كما أنها تقع ضمن نطاق المناخ الاستوائي جنوبا،والمناخ المعتدل شمالا لذلك ، فإن توزع السكان فيها قد يكون بالكثرة في الشطر الشمالي من المنطقة، وتنقسم إلى شطرين شبه الجزيرة العربية، وهي موطن العرب الأول وهي محاطة بالبحار من جميع الجهات باستثناء الجهة

[1] مثنى فائق مرعي، المرجع نفسه ص 23

[2] شفيق شقير، **طريق الحرير في سياق العلاقات العربية الصينة** مركز الجزيرة للدراسات 11ماي 2007ص 5

الشمالية الشرقية وتضم شبه الجزيرة العربية، دول الخليج والشطر الثاني هو الشق الافريقي الدي يضم دول المغرب العربي الكبير[1].

يعتبر العامل الجيوسراتيجي من أهم العوامل التي ساهمت في تطور العلاقات بين الجانبين ،إذ أن الدول العربية، تحتل موقعا جغرافيا استراتيجيا وبالغ الأهمية في العالم لما تتميز به من ثقافات وموارد طبيعية، وثروات وخيرات باطنية، إضافة إلى مكامن الطاقة كالنفط والغاز، والمنطلقات الثقافية الحضارية تختلف جذريا عن قيم ومنطلقات الثقافة والحضارة الغربية، وهذا يفيد في تغليب فكرة حوار الحضارات الذي ينسجم ومفهوم التعايش، وخلق البيئة الدولية السلمية اللازمة للتنمية والتحديث[2]

وعلى صعيد العلاقات الصينية العربية نجد أن الدول العربية تحرص دائما على توسيع افاق التعاون مع جمهورية الصين الشعبية من خلال بلورة رؤى مشتركة إزاء القضايا الإقليمية الدولية المختلفة وذلك في إطار احترام ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق والمعاهدات، والأعراف الدولية وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وخدمة مصالح الجانبين وفي ظل التحولات السياسية المحورية التي تشهدها المنطقة العربية حاليا، ومالها من انعكاسات مختلفة على الساحتين الإقليمية والدولية، أصبح هناك المزيد من التنسيق والدعم المتبادل بين الدول العربية والصين أكثر إلحاحا سعيا لتحقيق التوافق الدولي حول طرق المعالجة السياسية للازمات القائمة، ودعم تطلعات الشعوب العربية نحو الحرية والكرامة والتنمية، إن تميز المنطقة العربية بوجود الممرات المائية الشديدة التأثير في حركة النقل البحري الدولي مثل قناة السويس، وممر باب المندب ومضيق هرمز، جعل الصين تدرك الأهمية الجيوسراتيجي للمنطقة العربية، فهذه الممرات قد تسمح للصين بالوصول إلى الأسواق العالمية والمنافسة العالمية في المجال الاقتصادي، على وجه الخصوص أسواق الاتحاد الأوروبي، وشمال إفريقيا وبلدان الشرق الأوسط

مثلما ترى الصين أن الشرق الأوسط ومن ضمنه المنطقة العربية،هي من أهم مناطق الاستقطاب، نظرا لموقعها وثرواتها، كما أنها تشكل منطقة تشابك في الصراع المحتدم والمستمر بين القوى العالمية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وحسم الصراع سيكون للدولة، التي تسيطر على النفوذ في المنطقة العربية[3].

د)-المحدد السياسي: تسعى الصين للارتقاء بمستوى العلاقات مع مختلف الدول العربية ومنها8 دول العراق ، السودان ، مصر ، الجزائر ، الإمارات وصلت معها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية من خلال التوقيع معها على اتفاقيات ومعاهدات شراكة استراتيجية بناءا على الروابط التي تجمع الجانب الصيني مع الجانب العربي من بوادر الصداقة والود كما نشطت الصين في مجال تعزيز تعاونها مع التجمعات العربية الاقليمية وكذلك عبر إقرار الوثيقة الإدارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، والفني بين الصين وبلدان الخليج العربي

ه)-المحدد العسكري:بالرغم من عدم استطاعة الصين منافسة المنتجات والأسلحة الغربية في الأسواق العربية إلا أن هناك تعاونا صناعيا، عربيا في هذا المجال يعود إلى عقد السبعينات وصار يشهد تطورا ملحوظا، في الوقت الحاضر على صعيد تبادل برامج التدريب في الكليات

[1] المرجع السابق ص 6

[2] عامر شرعان مرجع سابق ص،290

[3] مثنى فائق مرعي، مؤتمر افاق التعاون العربي الأفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق الخرطوم 21-22نوفمبر 2017ص 135

والمعاهد العسكرية، أو صيانة بعض المعدات وتوفير قطع الغيار أو إقامة مشاريع مشتركة فضلا عن تبادل الزيارات بين المثلين الرسميين في الجانبين، وتزويد عدد من الدول العربية بالأسلحة ومنها مصر، والسعودية ، والسودان[1].

المطلب الثاني: موقف الخارجية الصينية من الثورات العربية

إن الحراك العربي سنة 2011 حاول الإطاحة بأنظمة استبدادية تستمد شرعيتها من العصبيات القبلية، والممارسات القمعية، والارتقاء نحو تكريس الديمقراطية وبلوغ مصاف الدول المتطورة والثورة على نظام الحزب الواحد أو الديكتاتور الأوحد. وقد فاجأت انتفاضتا تونس ومصر، العرب وغير العرب، نظرا لسرعة انهيار رأس النظام السياسي، دون أن تنهار ركائزه البنيوية. لذلك اتخذت دول كبرى في البداية موقف المترقب، كالصين وروسيا، أو موقف المرحب والموجه كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، خشية أن تتجه تلك الانتفاضات إلى إلغاء الاتفاقيات القائمة بين بعض الأنظمة العربية وإسرائيل،إن التدخل العسكري لحلف الناتو قد لقي ترحيبا من جامعة الدول العربية، مع تواطؤ من الصين، وروسيا وبعض الانظمة العربية في مجلس الأمن، وتبين أنه يندرج ضمن مخطط شامل للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط، بدءا بالعراق فليبيا وصولا إلى سوريا، مما يحمي إسرائيل ويجعلها شريكا أساسيا في السيطرة على هذه المنطقة الغنية بالنفط، علما بأن الأزمة المالية العالمية، كانت من الأسباب الخلفية المباشرة التي أدت إلى مشاركة الحلف الأطلسي في إسقاط نظام القذافي، وهناك توجه واضح لاستخدام القوة العسكرية في إسقاط النظام السوري، أبعدت الصين نفسها عن المشاركة في أحداث المنطقة، وامتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 1973 الخاص بليبيا، مما سهل تبني القرار، وإطلاق يد قوات الناتو لتوجيه ضربات عسكرية لم تتوقف إلا بعد سقوط نظام القذافي.[2]

أدركت الصين أن تدخل الغرب عسكريا في ليبيا كان يحظى بموافقة عربية ودولية، لكنها تخوفت من استخدام القوة لتغيير أنظمة سياسية في دول أعضاء في مجلس الأمن، وطالبت الأمم المتحدة في 23 مارس 2011، بوضع "استراتيجية شاملة لمنع النزاعات الدموية والحفاظ على السلام العالمي"، وأكد مندوبها في الأمم المتحدة دعمها الكامل كما دعت المجتمع الدولي إلى مساعدة الدول التي تشهد نزاعات دموية، من أجل الحفاظ على وحدة الشعب والأرض، وبناء القاعدة الوطنية، وتوظيف الشباب، ونشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك يتطلب تعاون المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية. وأكد الموقف الصيني رفض الحرب كأسلوب لحل النزاعات الدولية، مهما كانت الذرائع، ثم تنبهت الصين إلى أن التدخل العسكري في ليبيا، يهدف إلى تدمير البنى التحتية فيها. فدعت دول العالم إلى احترام سيادة ليبيا، واستقلالها، ووحدة شعبها وأراضيها. وطالبت بتسوية سلمية للأزمة عبر الحوار والتفاوض، وشددت على أن مستقبل ليبيا يحدده الليبيون أنفسهم، دون تدخل خارجي. لكن تلك الدعوات لم تلق استحسانا لدى الليبيين والعرب، وبات دور الصين هامشيا، بعد إسقاط نظام القذافي بدعم من قوات الناتو الذي دخل ليبيا بصفته محررا[3].

---

[1] المرجع نفسه 136

[2] منتدى الأعمال الفلسطينية، **الربيع العربي سيناريوهات المستقبل**، قسم البحوث والدلراسات الاقتصادية،ديسمبر2011ص، 04

[3] مصطفى علوي،**كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية** ،مجلة السياسة الدولية، العدد 148،ص،افريل 2011ص،40-39

جددت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها لإسرائيل، في خطاب اوباما سنة 2011 كما دعت الصين إلى حوار سياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس حدود العام 1967، وكررت مواقفها إيجاد حل شامل ودائم للصراع في الشرق الأوسط، يحفظ مستقبل جميع دول المنطقة وشعوبها. فالقضية الملحة في الوقت الراهن، بالنسبة للصين، هي استعادة السلام في هذه المنطقة في أقرب وقت ممكن، وحل النزاعات القائمة عن طريق الحوار والمفاوضات، علما بأن أوباما نفسه أعلن دعمه لقيام دولة فلسطينية تعبر عن مطلب مشروع للشعب الفلسطيني، وعودة إسرائيل إلى حدود العام 1967، لكنه سرعان ما تراجع عن موقفه، تحت ضغط اللوبي الصهيوني الأميركي،وكررت الصين مطالبة إسرائيل بتطبيق قرارات الأمم المتحدة، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. ودعت إلى تسوية مشكلة الحدود وغيرها عبر الحوار السياسي، وصولا إلى حل عادل للقضية الفلسطينية وتحقيق تعايش سلمي في منطقة الشرق الأوسط، و دعت المجتمع الدولي للضغط على الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل استئناف محادثات السلام، على أن تلعب المنظمات الدولية دورا بناء في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وتتفهم الصين قرار الشعب الفلسطيني بضرورة إنهاء الاحتلال، والإعلان عن دولة فلسطين عبر الأمم المتحدة. و نبهت إسرائيل إلى أن رفضها لتنفيذ القرارات الدولية، يضعها في مواجهة مع المجتمع الدولي.

إن حق النقض المزدوج الصيني ، الروسي الذي أسقط مشروع قرار في مجلس الأمن لإدانة سوريا،جاء كضربةقوية للدول التي وافقت عليه وبدت خيبة أملها واضحة لأن الفيتو الصيني الروسي منع معاقبة النظام السوري. لكنه أثبت أن المنظمة الدولية يمكن أن تلعب دورا بارزا في إعادة هيكلة النظام العالمي الجديد ليكون متعدد الأقطاب، كما أثبت عجز الأميركيين عن فرض إرادتهم على المجتمع الدولي، فبات مجلس الأمن المكان الأكثر قدرة على صنع القرارات الدولية. ورد التحالف الروسي - الصيني على تباكي الغرب على الديمقراطية، بإبراز تاريخه غير المشرف في وأد الحريات الديمقراطية في الشرق الأوسط، وفشله في نقل الديمقراطية الغربية إلى أي من دوله[1].

فالتحالف الجديد في مجلس الأمن، في حال استمراره، يمكن أن يعيد التوازن لدور المنظمة الدولية في حماية السلام العالمي. فقد تلاقى الروس والصينيون في مجلس الأمن، على منع قوات الناتو من احتلال سوريا بالقوة العسكرية. لسوريا موقع استراتيجي مهم، وتفككها يؤدي إلى حرب أهلية مدمرة، تهدد منطقة الشرق الأوسط بأكملها. تجدر الإشارة إلى أن الصين أصدرت في 25 أكتوبر 2011، أي قبل يوم واحد من زيارة وفد الجامعة العربية إلى سوريا، بيانا دعت فيه الحكومة السورية إلى الوفاء بوعود الإصلاح والاستجابة لمطالب الشعب السوري. وطالبت جميع الأطراف بحماية الوطن، ونبذ العنف، وطرح مواقف بناءه على طاولة الحوار[2].

كما دعت الصين إلى تبني الحوار السلمي، ونبذ العنف، وإيجاد حلول توافقية سلمية شاملة لأزمة الشرق الأوسط. وشددت على تنفيذ إصلاحات شاملة وفق ظروف كل دولة، على أن يساعد المجتمع الدولي في تقديم الدعم المالي والتقني لها، وإيجاد المناخ الملائم لحوار بناء بين قوى المعارضة والموالاة. وتأمل الصين أن يلعب مجلس الأمن دورا فاعلا في تخفيف حدة

[1] عبد الجليل عبد الواحد عمران،**استراتيجية التوازن في منطقة الشرق الأوسط** ، مجلة كلية المأمون، العدد 17،2011،ص1

[2] عزت شحرور،**الصين والشرق الأوسط بعد ملامح مقاربة جديدة**، مركز الجزيرة للدراسات 11جويلية،2012ص2

التوتر في سوريا، وتجنب القرارات التي تستخدم لمزيد من التفجير الأمني. فهل تنجح سياسة الصين في تعزيز الحوار السياسي لحل النزاعات بالطرق السلمية، في منطقة ملتبهة كالشرق الأوسط، حاولت الصين في بداية أحداث الربيع العربي إظهار إتباعها لنمط السياسة الخارجية "الثابت" في احترام السيادة الوطنية، واعتماد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية كأحد أسس سياستها الخارجية، وسعت على الصعيد الإعلامي لمنع انتشار خبر الثورة المصرية في الأوساط الشعبية الصينية، وتم اتخاذ إجراءات رقابية على مواقع الانترنت" في محاولة لمنع انتشار خبر الاحتجاجات في البلدان العربية، وتحفظ الصينيون في البداية على استعمال تعبير "الربيع العربي" للإشارة إلى الانتفاضات والثورات الشعبية العربية، وأفصحت مناقشاتهم في اجتماعات منتدى التعاون الصيني العربي عن اعتبار هذا المفهوم تعبيرا سياسيا مفعما بالإيحاءات، وبأنه تسبب في حالة عدم الاستقرار للدول التي شهدته، مثلما أدى إلى ازدياد انكشاف دوله أمام مختلف أنواع الاختراق الخارجي، وأن مؤيدي هذا التعبير الغربي النشأة قد سعوا الفرض نموذج غربي على الدول العربية، الأمر الذي لا ترتضيه الصين من حيث المبدأ، وإنما تؤيد نموذج الدولة القوية التي تقوم بتأدية الدور المهم في تحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة لمواطنيها، وأن ينبثق تطورها من داخلها، وقد استندت وجهة نظر الصين إزاء الثورات العربية على فكرتين أساسيتين ومتتابعتين تاريخية، تمثلت الفكرة الأولى في أن الثورات العربية هي مثل الثورات الملونة التي اجتاحت أوروبا الشرقية في أوائل عام 2000، وأنها مدعومة من الخارج وربما تؤثر على استقرار وأمن المنطقة، وتتمثل الفكرة الثانية في تطور الموقف التعامل مع تلك الثورات كأمر واقع بتطلب الحال التعاطي الإيجابي معه، وأن الثورات العربية انطلقت في أغلبها من أجل أهداف ذات صلة بتحقيق التنمية وهو أمر لا تعاني الصين منه ومن هنا حاولت الصين صوغ دبلوماسية جديدة في تعاملها مع الفاعلين الجدد في المنطقة،تؤثر مجموعة من المحددات في موقف الصين من الثورات العربية أهمها :

-القلق من انتقال ثورات الربيع العربي إلى الصين، إذ لا يختلف النظام السياسي من حيث قيامه على أساس نظام الحزب الواحد ومصادرة الحريات عن الأنظمة العربية، وتعزز هذا القلق بظهور احتجاجات في عدد من المدن الصينية في فيفري 2011 عرفت بالاحتجاجات الصينية من أجل الديمقراطية.

- التخوف الصيني من صعود الإسلام السياسي" في دول الربيع العربي وتأثير ذلك،على الحركات الإسلامية في اسيا الوسطى والدول العربية من الصين من جهة، ومن جهة أخرى يشعر الصينيون بالقلق من تصاعد تأثير التيارات الإسلامية غي مقاطعة "شينجيانغ"الغنية بالغاز[1].

- رسم الصين لخطة استراتيجية بديلة عنوانها "السير غربا" تهدف إلى بناء قدرات الصين للتدخل السياسي في المناطق الغربية لها ومنها الشرق الأوسط له فكانت تطورات الربيع العربي المجال الذي من الممكن أن تطبق فيه الصين استراتيجيتها و تلك الحالة الذي وصفتها صحيفة صينية بالقول :"إن على العالم أن يتعود على سماع الصين تتحدث عن حقائق مرة فيما يتعلق بصراعات دولية مثل الصراع السوري" [2]

[1] عائشة منافح،**محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الاوسط بعد الحراك العربي**، منشورات مؤسسة خالد الحسن،مركز الدراسات والأبحاث،المجلد الأول،2014،ص،04

[2] المرجع نفسه،ص 06-08

رفض التدخل الخارجي، وهي معارضة تقليدية للصين حول التدخل العسكري في أي دولة، ويعد ذلك سياسة غريبة في المنطقة، وسبب ذلك أن الصين سبق أن عانت من التدخل الأجنبي في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فضلا عن العقوبات التي فرضت على الصين لسنوات طويلة ، والتي من الممكن أن تتكرر مرة أخرى.

المحدد الاقتصادي، جاء الاهتمام الصيني بتداعيات الربيع العربي انطلاقا من تاثيراته السلبية على المصالح الاقتصادية الصينية، ولاسيما أن الدول العربية تشكل سادس أكبر شريك اقتصادي للصين من خلال الاتفاقيات الثنائية،ويعبر موقف الصين من الثورات العربية في أحد جوانبه ردود فعل مباشرة على التحول الأمريكي نحو منطقة المحيط الهادي الأسيوية التي تراها الصين منطقة نفوذ لها، الأمر الذي يدل على توتر العلاقة بين الطرفين في هنا المنطقة الدافع الذي يجبر الصين على الرد في مناطق أخرى، فكانت أزمة الربيع العربي فرصة لتصفية الحسابات، فضلا عن الخلاف بينهما في قضايا إقليمية ودولية أخرى واتخذت الحذر مع الثورات العربية وبخاصة الأزمة السورية كجزء من الرد حتى وان كان سياسيا فقط، وازداد خوف الصين من تداعيات سقوط نظام الأسد على مكانة إيران الإقليمية كحليف استراتيجي للصين، إذ تشغل إيران موقعة مركزية في سلم الأولويات المهنية المبني على أساس تضافر الجيوبوليتك وتامين واردات الطاقة ، بحيث تشكل إيران مصدر ضخها للطاقة وسوقة كبيرة لتصريف المنتجات الصينية، مثلما تساهم إيران في تسهيل مهمة الصين في دخول الشرق الأوسط وفك عزلة الصين ، ومن هنا فإن الصين التي تعارض التدخل الأجنبي في شؤون المنطقة العربية لم تعترض على التدخل الإيراني في كل من سوريا واليمن.[1]

خلاصة واستنتاجات

في خلاصة هذا الفصل من دراستنا الذي سلط الضوء على، واقع السياسية الخارجية الصينية في المنطقة العربية والتي قامت بناء على الجذور التاريخية بين البلدين، تجلت في طريق الحرير القديم حيث كان العرب قديما يركزون على التجارة والمبادلات التجارية مع الصينين،

[1] عاهد سليم المشاقبة مرجع سبق ذكره ص 380

أما من المنظور الجديد للسياسة الخارجية في المنطقة العربية فإن الأخيرة تعتبر منطقة حساسة جدا بالنسبة لطبيعة النظام الدولي الجديد القائم على صراع المصالح وبسط النفوذ في المنطقة في ظل التواجد الأمريكي ,الأوروبي في المنطقة.

- تقوم السياسة الخارجية في المنطقة العربية بناءا على مرتكزات أهمها:

-المرتكز الحضاري: انطلاقا من تاريخ العرب القديم والعلاقات الطيبة التي تجمعهم بالصين قديما، حيث أن الحضارة العربية الاسلامية تلعبت دورا هاما في بلورت العلاقات بينها وبين الصين.

- المرتكز السياسي : لقد جسدت العوامل السياسية المشتركة بين الجانب الصيني والجانب العربي،طبيعة العلاقة الوطيدة بين اجانبين من خلال اشتراكمها في الايدلوجية السياسية، التي تقوم على الحرية ومناهضة الاستعمار بشتى انواعه،حيث أن الدول العربية كانت أول من اعترفت باستقلال الصين ن وهذه الاخيرة كانت داعمة للشعوب المضطهدة في اختيار طريقها وتقرير مصيرها، كما أن الصين تدعم القضية الفلسطينية التي تعرف على أنها قضية مقدسة لدى الجانب العربي كما وقفت الدول العربية مع الصين، في قضية "تايوان" وتشارك الصين والدول العربية في قضية المبادئ المتعلقة بالسيادة، وعدم التدخل في شؤون الدول

- المرتكز الاقتصادي: يحتوي هذا المرتكز على أهمية قصوى في ضل الأولوية الصينية البالغة للمجال الاقتصادي، خاصة بعد اعتماد سياسة الانفتاح الصينية، والمنطقة العربية تعتبر سوقا مهمة بالنسبة للسياسة الاقتصادية الصينية الجديدة وهي الهيمنة عن طريق الاقتصاد وامتلاك الموارد.

فيما يخص محددات السياسة الخارجية الصينية في المنطقة العربية.

-إن محدد الطاقة يعد العامل الرئيسي للتواجد الصيني في المنطقة العربية باعتبار، أن المنطقة العربية تسيطر على أكبر نسبة من النفط والغاز.

-أما بالنسبة للموقع الجيوسراتيجي فإن المنطقة العربية تعد منطقة حساسة جدا من خلال منافذها ومواردها الطبيعية

أما في الجانب الاقتصادي فإن طريق الحرير بمبادرته الجديدة التي نادى بها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" سنة 2013 لإعادة احياء طريق الحرير القديم، في مبادرة الحزام والطريق للتضييق على التواجد الامريكي في المنطقة.

-أما الحدد السياسي فقد بقي متجذرا في مساندات العرب في مختلف قضاياهم وعلى رأسها القضية الفليسطينية.

-المحد العسكري يتمثل في ابرام اتفاقيات وعمل مناورات وتبادل للخبرات العسكرية بين الجاب الصيني والجانب العربي .

وفي موقف الصين من الثورات العربية وتهديداتها لمصالح الصين في المنطقة، بفعل تجارب الربيع العربي فإن بيكين أعربت عن قلقها إزاء الوضع وتخوفها من تصاعد تأثير الثورات العربية على الوضع السياسي في الصين باعتبار أن الصين لا تتبنى مبدأ التعددية في الممارسة السياسية،وخوفها من تراجع اقتصادها مع لدول العربية.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر

2018-2000

ترتبط [illegible] ترك
للبلد [illegible] طقة
الشر [illegible] مع
الدول [illegible] في
المحيط [illegible] لاقات
الودية، و [illegible] مبدأ في
السياسة الخارجية بين البلدين،رغم التحديات التي تواجهها الصين في المنطقة المغاربية وبالخصوص الجزائر، حيث أن النفوذ الفرنسي مركز بشكل كبير في منطقة الشمال الإفريقي،

إلا أن إفاق العلاقات بين البلدين، تأخذ طريق التقدم في شتى المجالات، الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية.

الفصل الثالث: الساسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر 2000-2018

المبحث الأول محددات السياسية والاقتصادية للجزائر وعلاقتها بالصين

في هذا المبحث سنتناول بعضا، من الخصائص الجغرافية، وبعض المعطيات الاقتصادية والسياسية، التي تمتلكها الجزائر باعتبارها محل الدراسة، وعرض ما تمتلكه الجزائر من موقع جغرافي،ومقومات طبيعية قد تؤهلها،لأن تكون مركزا مهما في العالم

المطلب الأول لمحة عن الجزائر

أ -الموقع الجغرافي للجزائر:

تقع الجزائر في شمال غرب القارة الافريقية يحدها شمالا البحر الابيض المتوسط وغربا المغرب ومن الجنوب الغربي موريتانيا ومالي وفي الجنوب الشرقي النيجر وشرقا ليبيا وفي الشمال الشرقي تونس وتبلغ مساحتها 2كلم 2.381.741طول 9 درجة غرب غرينتش، و 12 درجة شرقه، وبين دائرتي عرض 19 درجة و37 درجة شمال، ويبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كم وأما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين 1200 كم و1800 كم على خط تندوف وتتمثل حدودها السياسية في: الحدود الارضية 343.6 كم، ليبيا 982 كم، تونس

965 كم، المغرب 559.1 كم، الصحراء لغربية 42 كم، موريتانيا 463 كم، مالي 1376 كم، النيجر 956 كم، وأما الشريط الساحلي فيبلغ 1200 كم [1]

ب - أهمية الموقع الجغرافي للجزائر:

لموقع الجزائر أهمية اقليمية وقارية وعالمية حيث تعد ثاني كبرى دول افريقيا من حيث المساحة، وتطل على البحر الابيض المتوسط، وتعد حلقة وصل مهمة بين أوربا وباقي للدول الافريقية.

***إقليميا**: تعتبر ملتقى التيارات الحضارية القوية والمتنوعة والتي شكلت تاريخ مجموعة من أشهر المجموعات في العالم فهي تتوسط المغرب العربي وتنتمي للدول المتوسطية وقريبة من أوروبا

***قاريا:** تعتبر بوابة إفريقيا حيث يعمل توغل الجزائر داخل قارة إفريقيا على ربط شمالها بمنطقة الساحل الأفريقي ، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي ، وقد ازدادت فعاليتها في المحور الإفريقي بعد إنجاز طريق الوحد الافريقية الذي فتح موانئ المتوسط على هذه الدول ونشط العلاقات البشرية التاريخية والمبادلات التجارية التقليدية القائمة.

***عالميا:** تتوسط القارات الأربع افريقيا، اوروبا، آسيا ،وأمريكا وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الأفريقية وتحدها سبع دول مجاورة.[2]

و زيادة على ذلك فالجزائر تمتلك مكان عالميا في العلاقات الدولية وتعتبر ملتقى للطرق التجارية في العالم.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية و السياسية.

- **المعطيات الاقتصادية:** تحتوي الجزائر على قاعدة اقتصادية لا يستهان بها حيث يقدر الناتج المحلي الاجمالي 215,7 مليار دولار ،سنة 2014 ، أما بالنسبة للنمو، فقد قدر ب 3,1 % نسبة التضخم3.9%،الدين الخارجي 5,278 مليار دولار، أما بالنسبة للطاقة والمعادن تمتلك الجزائر، ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة لاسيما المحروقات حيث تحتل الجزائر المكانة ال 15 من حيث احتياطي النفط 45 مليار طن والمرتبة ال18 من حيث الإنتاج و المرتبة 12 في التصدير وقد تصل قدرتها في التكرير إلى 22 مليون طن سنويا، أما الغاز الطبيعي فهي تحتل المرتبة 7 في العالم من ناحية الموارد والمرتبة ال 5 من حيث الانتاج و المرتبة ال 3 في التصدير باستحواذها على 50% من المخزون و 48% من الانتاج الاجمالي و النسبة الهائلة لتصدير الغاز الطبيعي المقدرة ب45%، بلا منافس في البحر الابيض المتوسط ، حيث تحتل المرتبة الاولى في الانتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي ، وهي الممون الثالث بالغاز الطبيعي والبترول للاتحاد الأوروبي والممون الطاقوي الرابع له اضافة الى هذه الثروات تخزن الجزائر في باطنها مناجم شاسعة من الفوسفات ، والزنك، والحديد ، و الألمنيوم ، ...إلخ، اما بالنسبة للصناعة يلعب هذا القطاع دورا هاما في هيكل اقتصاد الجزائر ، حيث يوجد نوعان من الصناعة هما :

[1] حسام الدين ابراهيم عثمان، **الموسوعة الجغرافية(الدول-الولايات-المقاطعات)**، القاهرة، مصر، دار العلوم للنشر والتوزيع،2004، ص،33

[2] خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر،(نجلة اقتصاديات إفريقيا)**، العدد 1، الجزائر،2004، ص،216

الصناعة الثقيلة : والتي عمادها الحديد والصلب كالصناعة الميكانيكية والتي تنتج مجموعة متميزة ابتداءا من الجرارات والمحركات والاليات الفلاحية والشاحنات والحافلات واليات اشغال البترول والغاز الطبيعي حيث تستعمل تقنيات متطورة في تمييع الغاز الطبيعي وتكرير النفط ، وانتاج الاسمدة والمبيدات والغازات الصناعية والعديد من المنتوجات لنصف مصنعة التي توجه للوحدات الصناعية.[1]

الصناعة الخفيفة: والتي تشمل الغذائية والنسيجية ،والجلدية ،الاجهزة الالكترونية و الكهرو منزلية ذات الاستعمال الواسع، ولكن يبقي اهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الاولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعة الثقيلة التي تعتبر اساس بناء هيكل اقتصادي قومي، اما الزراعة فتحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كونها تساهم بنسبة 12 %في الانتاج الداخلي الخام و يوضح 21% من اليد العاملة الناشطة ، فالسياسات الزراعية المتبعة تسعى الى تحقيق نسبة عالية من الامن الغذائي بل انها تتوقع الوصول الى الاكتفاء الذاتي بالنسبة الى اغلب السلع الغذائية والسعي الى تحقيق فائض التصدير في بعض منها ، غير انها نجد ان التنمية المخططة اعطت الاولوية للقطاع الصناعي على الزراعي وهذا ما يجعل الجزائر تتخبط بالتبعية الغذائية شبه مطلقة وفي وقت اصبح فيه سلاح الغذاء اكبر وسيلة تستعمل لتجويع و اخضاع شعوب وامم بكاملها ، ومن اهم المحاصيل التي ترتكز عليها الجزائر نجد انتاج الحبوب حيث يحتل الصدارة ويليه انتاج الخضر ثم الحمضيات ثم الفواكه الاخرى بعدها تأتي الزراعة الصناعية والكروم ، واخيرا البقول الجافة.[2]

طبيعة النظام السياسي:

تتبع الجزائر نظاما جمهوريا، حيث أن الرئيس ينتخب من طرف الشعب وقد عرفت الجزائر دساتير مختلفة تعاقب عليها صناع القرار ومن أبرزها:

-دستور 1963

-دستور 1976

-دستور 1996

وكل هذه الدساتير، هي عبارة عن ركائز وتنظيمات لتسير شؤون الدولة في كل القطاعات، وتضمن السير الحسن وهي شرط رئيسي من شروط قيام الدولة[3].

المبحث الثاني:العلاقات الصينية الجزائرية فرص الاستمرار والتقدم

في هدا المبحث المقسم إلى مطلبين لتوضيح طبيعة العلاقات الجزائرية الصينية وإعطاء إطار عام لها من خلال تناول أبرز محطاتها التاريخية والسياسية والتركيز على جوانب التعاون بين البلدين

المطلب الأول: العلاقات التاريخية والسياسية بين الصين والجزائر

[1] طيب جميلة، **العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة العلاقات الصينية الجزائرية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5 ،العدد1، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية جوان 2018ص،18

[2] المرجع نفسه،ص 19

[3] عمار عباس، **قراءة في التعدل الدستوري لسنة 2008 "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية لسنة 2009** متاح على: ammarabbes.blogspot.com/2012/04/2008-2009-1996.html تم الاطلاع عليه 07/05/2019

تمتد العلاقات الصينية الجزائرية بجذورها الي ذالك التفاعل بين الحضارتين الصينية و العربية الاسلامية و ما زاد من توطيد العلاقات الصينية مع البلدان العربية هو العامل المشترك وهو الخضوع الي الاستعمار و ما نجم عنه من تقارب في الاهداف و التوجهات التحررية و ترتبط العلاقة بين الصين والجزائر كون أن الصين ايدت ثورة التحرير الجزائرية في مؤتمر باندونغ سنة 1955 وكما دافعت الجزائر علي مبدأ وطن واحد للصين الشعبية و دعمها علي استعاذة مكنتها في هيئة الامم المتحدة و عضويتها الدائمة في مجلس الأمن و لقد اسهمت هذه الخلفية التاريخية في تطور العلاقات الثنائية بين البلدين بهد نهاية الحرب الباردة و تعزيز التعاون بينهما في شتى المجالات السياسة و الثقافية و الاقتصادية،

تجمع بين الصين والجزائر عدة بروابط تاريخية نتيجة لعدة عوامل أساسية ميزت العلاقات بينهما والتي من أهمها مساندة القضايا المشتركة بين بعضهم البعض وتكاتفهما في العديد من المواقف السياسية.[1]

1-العلاقات بين البلدين أثناء الثورة التحريرية:

تعتبر البداية الفعلية للعلاقات الجزائرية الصينية وجبهة التحرير الوطنية عقب الاعتراف الصيني بالحكومة المؤقتة يوم 22سبتمبر 1958 وأرسل الرئيس **"ماوتسي تونغ"** إلى الجزائر برقية تهنئة أقرت فيها الحومة الصينية اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة ومن ثم أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والجزائر في يوم 20 ديسمبر 1958 حيث اعتبر ماو بأن تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة كان تعبيرا عن إرادة لشعب الجزائري الرافضة للاستعمار، ووصف رئيس الحكومة المؤقتة آنذاك الاعتراف الصيني بأنه تشجيع عظيم، ذلك أنه يعبر عن 600 مليون صيني آنذاك،وفي الفترة اللاحقة بين الصين وجبهة التحرير بشكل كبير إلى غاية انتهاء حرب التحرير،أما في إطار العلاقات بين البلدين بعد الاستقلال1962-1999، فقد بعث كل من الرئيس الصيني **"ليوشاوتشي"** ورئيس مجلس الدولة الصيني **"شوان لاي"** إلى رئيس الجمهورية الجزائري أحمد بن بلة معربين عن أحر تهانيهما له بإعلان الجزائر عن استقلالها كما بعث وزير الخارجية الصيني إلى وزير الخارجية الجزائرية ببرقية بأن الحكومة الصينية قررت اعترافها بالجمهورية الجزائرية[2]

في عهد الرئيس هواري بومدين دخلت الجزائر والصين مرحلة الثقافة، والايديولوجيا الاشتراكية حيث عرفت هذه المرحلة توافقا في المواقف الصينية الجزائرية، التي تدعم حركات التحرر وتأييد الشعوب في تقرير مصيرها، ومناهضة الإمبريالية وأشكال الاستعمار بكل انواعه ومساندة القضية الفليسطينية ، حيث تقدمت العلاقات بين البلدين نحو الأمام من خلال حركة عدم الانحياز حيث كان تأسيس الحركة يعكس رغبة الدول في تحقيق الديمقراطية ومعارضة الهيمنة الغربية والصعود بالاقتصاد الوطني، وعرفت العلاقات الصينية بين البلدين ترديا في الاوضاع في مرحلة في المرحلة الممتدة منذ نهاية الثمانيات إلى غاية وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم وإعادة إحياء العلاقات التاريخية بين البلدين ودخول الصين مرحلة التطور والمضي قدما نحو الصين الحديثة وفتح العلاقات مع كل دول العالم.[3]

---

[1] اسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962**،الجزائر،دار هومة،2009 ص137

[2] اسماعيل دبش المرجع السابق ص،146

[3] محمد حمشي، سامية ربيعي، **ستون سنة من العلاقات الصينية-الجزائرية "المجلة العلمية بللبحوث الصينية المصرية"**، العدد1ن المجلد 02 مصر جانفي 2013،ص 71-72.

2- **العلاقات السياسية** : جمعت المواقف المشتركة في الكثير من القضايا الدولية بين الصين والجزائر كمسألتي تايوان و حقوق الانسان كما ساعدت عودة الجزائر الي الساحة الدولية بعد العشرية السوداء على تعزيز العلاقات بين الصين الجزائر حيث أكد الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة في زياته للصين سنة 2000 علي ضرورة التنسيق الدولي لمحاربة الارهاب و تدعيم الشراكة الاقتصادية بين بيكين والجزائر على اعتبار أن المحدد الاقتصادي يعتبر ركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية الصينية و التي تسعي الصين الي الاستثمار فيه في المنطقة العربية و بالخصوص الجزائر و لقد توالت الزيارات الرسمية في السنوات التالية حيث زار الرئيس الصيني هوجين طاو الجزائر في سنة 2004 و اكد بدوره على رغبته في اقامة علاقات تعاون استراتجية مع الجزائر وفي سنة 2006 حظر الرئيس الجزائري قمة بيكين للمنتدي الافريقي حيث وقع مع الرئيس الصيني اتفاقية التعاون الاقتصادي و التي مهدت لمرحلة جديدة من التعاون المكثف بين البلدين خاصة في المجال الاقتصادي و بمناسبة الالعاب الاولمبية المعروفة بأولمبياد بيكين 2008 حظر الرئيس الجزائري حفل الافتتاح مؤكدا مرة أخرى على اواصر الصداقة التي تربط البلدين و على اهمية الاتفاق الاستراتيجي المبرم بينهما سنة 2006 كما تخللت هده الزيارات لرؤساء البلدين زيارات اخرى لكبار مسؤولي الخارجية في البلدين بهدف تعزيز التعاون و البحث في قضايا دولية تهم الطرفين و هو ما يسهل التقارب الاستراتيجي في الواقع بالإضافة الي المعطيات الاقتصادية حيث ان الرؤى في بعض القضايا الدولية و التشابه في بعض مبادئ السياسة الخارجية للبلدين كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية في الدول اختزام الوحدة الوطنية وسلامة الاراضي كدلك مبدا رفض الحرب كوسيلة لحل النزاعات الدولية [1].

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية و العسكرية

أولا: العلاقات الاقتصادية و الاستثمار

العلاقات الاقتصادية بين البلدين : بعد الصعود الكبير للاقتصاد للصيني أصبحت توجه اهتمامها بالسوق الجزائرية للاستفادة من كل الفرص الاقتصادية و تسعى الجزائر منذ انفتاح اقتصادها الذي تزامن مع صعود القوى الصينية على تدعيم العلاقات مع الصين و خاصة في المجال الاقتصادي للاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الدولة في المحال االقتصادي للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الصين في مجال التكنولوجيا وتبادل الخبرات مما سهل انشاء قطاعات للتعاون بين الصين والجزائر في مجال الاستثمار و البناء و التجارة، والمحروقات.[2]

المجال التجاري : تعد الجزائر شريكا تجاريا هاما بالنسبة للصين التي اصبحت تتمتع بميزة تنافسية في انتاج الكثير من السلع مما ساعد على ارتفاع حجم التجارة بين البلدين اذ تعد الجزائر الشريك التجاري للصين في منطقة المغرب العربي حيث تهيمن التبادلات التجارية بين البلدين على أزيد من 40% من معاملات الصين في المنطقة المغاربية و الذي يقارب 21 مليار دولار هذا و ازدادت حجم التجارة بين البلدين حتى تصدرت الصين قائمة الممونين للجزائر بتزويدها بمختلف السلع المختلفة حيث ارتفت قيمة الصادرات و الواردات بين الصين والجزائر في الميزات التجاري بأربعين نقطة في الفترة الممتدة بين 2003 و 2012 مرتفعة من 0.6 الى 8.6 مليار دولار . و بهذا تفوقة الصين في غزو السوق الجزائري بمنتجاتها متفوقة بذلك على الدول

[1] اسماعيل دبش المرجع السابق ص، 147
[2] جميلة طيب المرجع السابق ص،20

الأوروبية خاصة فرنسا حيث يؤكد خبراء الاقتصاد الجزائري عن صعوبة عودة فرنسا للسوق الجزائرية كشريك تجاريا في ضل الهيمنة الصينية منذ سنة 2013 كما أن الجزائر تستورد بصفة خاصة التجهيزات الزراعية والفلاحية و التجهيزات الصناعية كالآلات و السيارات و الالبسة و المنتوجات النصف مصنعة فيما تصدر الجزائر للصين المواد الأولية دون ان تتصدر الصين قائمة الزبائن بالنسبة للجزائر اذ اعتبرت اطاليا اهم الزبائن للجزائر في 2017 متبوعة بفرنسا و الولايات المتحدة الامريكية و البرازيل[1] .

مجال الاستثمارات : تعتبر الجزائر واحدة من أهم الدول المغاربية المستقبلة للاستثمارات الصينية اذ قدرت الاستثمارات الصينية في الجزائر نحو 60 % من مجموع للاستثمارات الصينية بإفريقيا و من بين هذه الدول التي استفادة من هذه الاستثمارات جاءت الجزائر في المكرز الرابع وراء جنوب افريقيا وزمبيا ونيجيريا[2] .

أ- اهم قطاعات الاستثمار الصيني في الجزائر :

استثمرت الصين في الجزائر في عدة قطاعات كقطاع الطاقة و قطاع الاشغال العمومية و القطاعات الصناعية

مجال المحروقات : بدأت العلاقات الفعلية الاقتصادية بين الصين والجزائر في مجال الطاقة ، وذلك بتوقيع أول اتفاق عام 1964 وعقد هذا الاتفاق، من أجل الرفع في وتيرة العلاقات، لكن الزمة الاقتصادية التي حدثت في الجزائر، في نهاية الثمانينات والوضع السياسي المضطرب التي شهدته الجزائر أو ما يعرف بالعشرية السوداء، وفي نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة، أجريت عدة اصلاحات في الجانب الاقتصادي والسياسي وأصبحت الجزائر تعد شريكا اقتصاديا هاما وأخذت العلاقات الثنائية بين البلدين منحى آخر حيث أن إحصائيات تمويل الجزائر للصين بالنفط في عام 2014، بلغت 8,2 مليار دولار ، وعاشر زبون لها بقيمة شراء تقدر 1،8 مليار دولار وهذا قد يعود بفائدة نفعية على الصين، وفي عام 2015 صنفت الصين الجزائر كأول شريك تجاري لها بواقع 2،13 مليار دولار وقدر بارتفاع قدر بنسبة، 8, 12 % ، مقارنة2014 ومثلت صادرات الصين 16،4% من الواردات الجزائرية الاجمالية في هذه الفترة ، هذا ويكتسي قطاع النفط أهمية كبيرة في الجزائر اهمية بالغة كونها مادة استراتيجية، يعتمد عليها الاقتصاد الوطني وبالتالي فإن اهمية الجزائر بالنسبة للصين قد تكون بالغة الأهمية، من الناحية الاقتصادية، ويدخل اهتمام الصين بالجزائر في مجال الطاقة في اطار دبلوماسية الصين للطاقة، حيث تشكل هده الدبلوماسية جزءا مهما للاستراتيجة الصينية الجديدة، يكتسي قطاع المحروقات في الجزائر أهمية بالغة كونه مادة استراتيجية يعتمد عليها الاقتصاد الوطني الجزائري، وبالتالي فان الجزائر مهمة أيضا للصين من الناحية الاقتصادية ويدخل اهتمام الصين بالجزائر في مجال الطاقة في اطار دبلوماسية الصين الخاصة بالطاقة، حيث تشكل هذه الدبلوماسية جزءا مهما لاستراتيجية الصين الحالية اذ شرع مستثمرون صينيون في تجسيد استثمارات في الجزائر وأنجزوا مشاريع لهم في ظروف مرضية مثل المصفاة البترولية بأدرار في جنوب البلاد والتي التي تعد ثمرة شراكة ناجعة مع الشركة الوطنية للمحروقات "سوناطراك"، بقيمة فاقت 200 مليون دولار.[3]

[1] المرجع نفسه،19

[2] المرجع نفسه ص،20

[3] مثنى فائق مرعي، **مؤتمر آفاق التعاون العربي الافريقي الصيني**، في إطار مبادرة الحزام والطريق الخرطوم 21-22نوفمبر 2017 ص،45

حيث تكثف التعاون بين البلدين في السنوات الأخيرة في مجال المحروقات والمناجم من خلال عدة مشاريع مثل مشروع دمج بداية ونهاية الحقل البترولي في أدرار، رفع نسبة استرجـــــاع مخزونـــــات البـــــترول في منجم "زرزاتين"، واستكشاف واستغلال العديد من الحقول البترولية، وحقول الغاز والمعادن حيث امتدت هذه الاستثمارات مؤخر ا الى الميدان المنجمي من خلال مساهمة شركة صينية في رأسمال منجم "العابد" للزنك والرصاص وكذلك انشاء مدرسة تختص بالمناجم على مستوى نفس المنطقة، كما وقعت الجزائر المزيد من الاتفاقيات والمشاريع مع الشركاء الصينيين في مجال الطاقة، فقد قامت الشركة الصينية العملاقة "سينوربيك" بالتوقيع على عقد بقيمة مليون دولار سنة2002 من أجل تطوير حقول "زرزايتين" قرب حاسي مسعود، حيث ان تمويل المشروع يرجع 75 %منه الى الشركة الصينية و 25 %الى الشركة الجزائرية سونطراك، كما قامت CNPCللبترول الصينية،ببناء مصنع لتكرير البترول في منطقة أدرار قرب حوض "السباع" ، مع العلم ان الجزائر تعتزم الاستثمار خلال السنوات المقبلة في مجالات الطاقة والصناعة والزراعة والسياحة لتعزيز اقتصادها وتنميتها، فالمخطط الخماسي للجزائر 2015-2019 يهدف الى تحقيق نسبة نمو اجمالي تقدر ب 7 %ورفع حصة الفرد الجزائري من الناتج المحلي الخام الى 7200دولار امريكي.[1]

وتكتسب التمويلات الضخمة التي دفعت بها الحكومة الجزائرية في اطار هذا، المخطط التنموي الخماسي والتي فاقت 280 مليار دولار أمريكي، أهمية كبيرة لمستقبل الاقتصاد الوطني من أجل التحول من اقتصاد يعتمد على عائدات النفط على اقتصاد ناشئ من جهة وللشركات الصينية التي تسعى الى تعزيز تواجدها في الجزائر من جهة ثانية. و في هذا الاطار وقع البلدان العديد من الاتفاقيات أهمها: الاتفاقية التي وقع عليها الرئيس الصيني "هوجينتاو" خلال زيارته للـــجزائر سنة 2004 ،واتفاقية اطار للتعاون في مجال المحروقات، فقد كانت الصادرات الجزائرية نحو الصين خلال سنة 2004نحو5 مليار دولار تتشكل أساسا من المنتوجات البترولية والمعدنية بينما تتمثل وارداتها حوالي 4 ملايير دولار من منتوجات صيدلانية وغذائية، كما وقعت المجموعة الصينية للبترول "بتروتشينا" اتفاقية مع الجزائر لبناء أول مشروع موحد للتعاون الجزائري الخارجي في مجال البترول في يوليو 2003 ،و في ديسمبر 2003 وقعت اتفاقيتين حول التنقيب على النفط في منطقة منطقة بحوض الشريف ومنطقة أخرى جنوب الجزائر، في سنة 2004 تم التوقيع على بروتوكول اتفاق بين الشركة الوطنية للمحروقات "سونطراك" والشركة الصينية للبترول حيث غطى هذا الاتفاق عدة مجلات منها التنقيب والانتاج ومعالجة البترول والغاز الطبيعي والنقل عبر القنوات ومشاريع بناء مواقع بترولي[2].

كما استطاعت شركة CNPN، من الظفر بعقد تجديد معمـــــل تكرير في مدينة سكـــيكدة في مـــارس 2005و قامت الشركة الجزائرية "نافتال "NAFTAL بالتعاون مع شركة" سورال شين" بتكوين شركة مختلطة في جانفي 2006 تحت اسم "نافطاشين" مختصة في توزيع مواد بترولية مكررة، و في سنة 2010 أعلن سفير الصين الشعبية بالجزائر عن توقيع

[1] جندي سارة، **العلاقات العربية الصينية –دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير جامعة الجزائر 3 كلية العلو السياسية والعلاقات الدولية،2014، ص 113

[2] جندي سارة المرجع نفسه ص،113

بلاده لعقد مع وزارة الطاقة والمناجم من أجل التنقيب عن البترول في الجنوب الجزائري، وفي سنة 2013 أصبحت الصين المصدر الأول للجزائر وتمكنت من ازاحة فرنسا التي كانت تحتكر التصنيف لعشرات السنين وبلغت قيمة صادرات الصين الى الجزائر 8 مليارات دولار امريكي في 2013 والقيمة بلغت 2.8 مليار دولار في 2014.[1]

كما انها صنفت في المركز الأول في الربع الاول من سنة، 2015 بواقع.13 دولار امريكي من السلع بارتفاع بلغت نسبته 8.12 %مقارنة بنفس الفترة من العـــــام 2014،وفي الربع الاول من سنة 2015 مثلت صادر ات الصين% 4.16 من الواردات الجزائرية الاجمالية في هذه الفترة. ومزال، الجانب الصيني يشجع الشركات الصينية ذات القدرة على الاستثمار ومزاولة العمل في الجزائر والتعاون في مجالات الطاقة والمعادن وغيرها، وبالمقابل فقد رحبت الجزائر أيضان بالشركات الصينية للمشاركة النشطة في البناء الاقتصادي في الجزائر واقامة عالقات الشراكة والتعاون على أساس المنفعة المتبادلة والكسب المشترك وتعزيز التعاون في مجلات الطاقة والمعادن والبتروكيماويات والبنية التحتية والطاقة المتجددة وغيرها.[2]

-**قطاع البناء:** استعانت الجزائر بالصين فيما يخص قطاع البنى التحتية بشركات أجنبية منها الشركات الصينية التي تعرف بأن وتيرتها سريعة ومتقنة وغير مكلفة إلى حد كبير وهذا يرجع إلى المواطن الصيني الذي يقدس الوقت ويقدس العمل حيث استحوذت الصين على المشاريع الكبيرة في قطاع الأشغال العمومية حيث حصلت على عقود ضخمة لبناء السكنات الاجتماعية و الطرقات و السكك الحديدية، إذ بلغ حجم استثمارات الشركات الصينية الناشطة في قطاع البناء في الجزائر حوالي 14 مليار دولار في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية سنة، 2013، مما يجعل الجزائر ثاني سوق للشركات المقاولاتية الصينية في إفريقيا بعد نيجيريا و واحدة من بين أهم 15 شريكا لها عبر العالم لقد أنجزت الصين مشاريع كبرى في البنية التحتية للجزائر مثل مشروع الطريق السيار شرق-غرب في سنة 2006 ،ومشروع بناء خطوط السكك الحديدية في سنة 2009كما حصلت أيضا على مشاريع كبرى في مثل مشروع بناء وتمويل جزء من الميناء الكبير لشرشال ومشروع الجامع الأعظم الذي يدخل في سياق التهيئة الحضارية والعمرانية الذي قاربت اشغاله على الانتهاء و يعتبر ثالث أكبر مساجد العالم بعد الحرمين الشريف،فالجزائر تركز منذ عام 2000على تطوير البنى التحتية، وقد انتهزت الشركات الصينية الفرصة للمشاركة في هذه الخطط وتمكنت من الحصول على عقود بقيمة نحو 22مليار دولار في الفترة الممتدة من،2005-2016، فقد كتن الصينيون المستفيدون الأوائل،من خطة الدعم والتعافي الاقتصادي بالجزائر،- الخاصة بترميم وإنشاء البنى التحتية، العملاقة، ومن أهم المشاريع في هذا الإطار، بناء فنادق **"شيراطون"** ذات الجودة العالمية، في كل من وهران والجزائر، واستلام الملاعب الرياضة واستثمار الصين للبناء، في المنشآت وإضافة مبنى جديد في مطار الجزائر العصري، كما أن الصين شيدت أزيد من 250 الف، وحدة سكنية منذ العام 2000، وشهدت الجزائر في تزايد الهجرة الصينية إلى الجزائر لغرض العمل، وتم إحصاء أزيد من 22 الف عامل في الجزائر سنة 2013.[3]

[1] عامر شرعان ،**السياسة الخارجية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي** ، المركز العربي الديمقراطي، برلين ألمانيا، ص 344

[2] المرجع نفسه ،ص 344

[3] جميلة طيب مرجع سابق، ص،20

قطاع الصناعة: إن الصناعة الصينية أخذت تتطور تدريجيا في السنوات الأخيرة نظرا لاستخدام التكنولوجية الحديثة وتطوير وسائل حديثة في صناعة السيارات والآلات والمعدات الفلاحية ، وقد وقعت شركة فاو بالجزائر لتجميع السيارات، كما أن شركة شيري لافتتاح مصنعها لتركيب السيارات في ولاية سطيف سنة 2018 أين يتم نقل التكنولوجيا والخبرات في هدا المجال، وقد وقعت الجزائر اتفاقية تعزيز القدرات الانتاجية ودفع عجلت الصناع الصينية وعرضها في السوق الجزائرية، ونقل الخبرة والمساهمة في تطوير الاقتصاد الجزائري ، وتشمل مختلف الصناعات، الثقيلة والخفيفة، وقد انظمت الجزائر الى المبادرة التي أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" رسميا في مبادرة "طريق الحرير الصينية الجديدة، وهذا قد يشكل تداعيات جديدة وإيجابية على الاقتصاد الجزائري مستقبلا.[1]

ثانيا عسكريا: تمكنت الصين من الولوج إلى السوق الجزائرية فيما يخص التسليح والترسانة الدفاعية، في شهر ماي 2017 حيث عر ض الجيش الجزائري صورا لمدفع الصيني "**هاوتز ذاتي الدفع**" وهو طراز صيني الصنع K LZ45155كما تعاقدت الجزائر مع الصين من أجل تزويدها ب 50 صاروخا مضادا للسفن من طراز CC-802، وأيضا صواريخ أرض جو نوع FM90 وفي شهل جويلية من سنة 2017 استلمت البحرية الجزائرية سلاحا بحريا من طراز C28A والتي تم التعاقد عليها منذ مارس 2012 ولم تقتصر العلاقات الصينية الجزائرية في الجانب العسكري فقط بل امتدت إلى الفضاء وتجلى ذلك في إطلاق الجزائر لأول قمر صناعي المسمى "بألكوم سات" والذي أطلق من قاعدة فضائية في الصين وهو قمر موجه للاتصالات اللاسلكية والبث الإذاعي والتليفزيوني و تطوير شبكة الأنترنت.[2]

المبحث الثالث:العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية بين المعيقات والآفاق المستقبلية

المطلب الاول:المعيقات التي يواجهها الاستثمار الصيني في الجزائر

لقد ازداد التنافس بين كبرى الدول وخاصة الاقتصادية، وبالأخص الصين التي دخلت السوق الجزائرية بقوة وأصبح هذا يشكل تهديدا حول القاعدة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، في السوق الجزائرية خاصة في ظل تنامي العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول المغاربية عامة المغرب، الجزائر، تونس والتي لازالت في تطور متزايد ومهم في العديد من المجالات التجارية والاستثمارات وغيرها فقيام الصين بالتوجه الاقتصادي نحو منطقة ظلت ولم تزل محسوبة استراتيجيا على النفوذ الفرنسي والأمريكي، يجعل من العلاقات الاقتصادية الصينية مع الدول الثلاث لها دلالة متميزة، فالمجتمع الفرنسي يرى في مشاركة الصين في مجال نفوذها التقليدي، او ما يسمى، كحد للتفوق الفرنسي في افريقيا، وكدلالة واضحة على أن أيامها تقوى عظمى بدأت تنتهي بسرعة ويبدو أن الارتباك الذي تمر به السياسة الفرنسية بشأن هذه المسألة يمثل صميم أكبر معضلة تواجه فرنسا في السياسة الخارجية ولا تزال تواجه صعوبات مع الوجود الصيني، خاصة وقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والصين نقعا حقيقيا بداية من سنة 2000 ليتم انشاء الشراكة الاستراتيجية العامة بعد 10 سنوات من ذلك، وحسب آخر الإحصائيات فقد فقدت فرنسا مكانتها كأول متعامل اقتصادي مع الجزائر للصين في عام 2013، هذه المكانة التي احتفلت بها الصين خلال الثلاثي الأول من السنة الجارية 2014،

[1] المرجع نفسه، ص23

[2] عبد القادر خليل،**التعاون الصيني الجزائري مستقبل مشرق موقع الصين بعيون عربية**، تاريخ جويلية،2018 https://www.chinaarabic.org/?p=38627تم الاطلاع عليه في يوم 2019/06/10

حسب ما كشفت عنه الجمارك الجزائرية في حصيلتها الأخيرة تبلغ قيمة الصادرات الصين نحو الجزائر1.87 مليار دولار خلال الأشهر الأولى عن سنة 2014 لتليها فرنسا ب1.67 مليار دولار، بإضافة إلى أن فرنسا لم تعد تخفي قلقها من ارتفاع حصة السوق الصينية في الجزائر خاصة بعد أن أصبحت الصين تحتل الريادة وتتصدر قائمة الدول الممونة للجزائر، عوضا عن فرنسا التي كانت تمثل أول ممون للجزائر منذ حوالي 50 سنة، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 1962-2009، فكان قلق فرنسا على ضياع حصتها في السوق الجزائرية خاصة بعد اشتداد الأزمة المالية بها سنة 2009، حيث عبر عن هذا وزير خارجيتها " **لوران فابيوس** " خلال زيارته سنة 2014 للجزائر، ما جعل المؤسسات الفرنسية تتكبد الملايير من الخسائر، وترد السلطات الفرنسية على ما يثار بشأن تراجع حصتها في السوق الجزائرية، كموقف رسمي تسعى دائما لتوضيحه للجزائر أنها على عكس الصين تعمل على بناء شراكة ذات جودة عالية بين الجزائر وفرنسا.[1]

دعما لجهود فرنسا الرامية إلى تعزيز الشراكة بين البلدين التي تجسدت معالمها مع زيارة **"فراونسو هولاند"في** ديسمبر 2012 وأكد على رغبة فرنسا في ان تبقى أول شريك اقتصادي للجزائر ، وفي نفس السياق صرح وزير الخارجية الفرنسي " **لوران فابيوس** " خلال زيارته للجزائر بأن بلاده تعتزم استرجاع مكانتها كرائد في السوق الوطنية، خاصة مع المنافسة الشرسة التي ستواجهها من قبل العملاق الصيني، هذا وقد وصل القلق الفرنسي من الخطر الصيني الذي يهدد مستعمراتها السابقة إلى جعل باريس تتخذ خطوات لتطويق النفوذ الصيني الذي يهدد مصالحها الحيوية في تلك المنطقة، التي لا تزال فرنسا تعتبرها تابعة لها، حيث أشار إليه المبرم بين فرنسا واليابان باعتباره تعاونا استراتيجيا لمحاربة نفوذ التنين الأصفر المتزايد في افريقيا"[2]

وتسعى الجزائر للاستفادة من التنافس بين فرنسا والصين التي تزيد من استثماراتها بالجزائر بصورة كبيرة حيث بلغ حجم واردات الجزائر من الصين عام 2013 الى 6،82 مليارات دولار مقابل62،5 مليارات لفرنسا كما أن الصين تحافظ على مكانتها كأول مستثمر في الجزائر خارج قطاع النفط والغاز، كما استوردت الجزائر خلال نفس السنة أكثر من 55 مليار دولار من السلع مقابل صادرات بلغت 63.5 مليار دولار معظمها من النفط والغاز أو المنتجات النفطية، حيث أن ما يجلب فرنسا والصين هو قيمة احتياطي العملة الجزائرية الذي يبلغ 194 مليار دولار، وكذلك 173 طنا من الذهب ليرتفع حجم الاحتياطي الجزائري من المعدن النفيس، وخسرت شركة "توتال" الفرنسية في مارس 2014 صفقة بقيمة خمسة مليارات دولار لبناء مصنع للغاز الصالح شركة النفط والغاز الجزائرية " سوناطراك " وبالمقابل حصلت خمسون شركة صينية على مشاريع بناء بقيمة عشرين مليار دولار وهذا ما جعل فرنسا تواجه صعوبات أمام العملاق الصيني الذي نشر الذين يصل عددهم الى ثلاثين ألفا[3].

ويؤكد خبراء اقتصاديون جزائريون صعوبة عودة فرنسا للسوق الجزائرية شريكا تجاريا في ظل الهيمنة الصينية منذ عام،2013رغم وعود فرنسا باسترجاع مكانتها حيث سعى رئيس الوزراء الفرنسي "مانويل فالس" خلال زيارته للجزائر الى استعادة مكانة بلاده شريكا تجاريا

[1] بايتس غيل، **الصين و الدبلوماسية**، ترجمة دلال أبو حيدر لبنان دار الكتاب العربي 2009, ص،320-325

[2] عبد الحميد بن محمد،فرنسا والصين-صراع على الريادة التجارية بالجزائر،متاح على:
www.aljazeera.net/news/ebusines، تم الاطلاع على الموقع 23/05/2019

[3] المرجع نفسه

أول مثلما كانت وقد توجت هذه الزيارة التي تضم عشرة وزراء وممثلي عدد كبير من الشركات الفرنسية وتم الاتفاق على 26 اتفاقية بين الحكومتين كما أن رئيس الحكومة الفرنسية قد أشاد بالعودة، القوية للسوق الجزائرية، هذا وقد خابت آمال فرنسا في استرجاع مكانتها كأول ممون تجاري للجزائر وحلت محلها الصين، فرغم الجولات المراطونية والجهود التي قام بها المسؤولون الفرنسيون لرفع معدلات التبادل التجاري، مدعومين يتحسن العلاقات السياسية بين باريس والجزائر، اذ صنفت الصين كأول مصدر إلى الجزائر للمرة الثانية على التوالي وفقا لأرقام التجارة الخارجية التي كشف عنها الديوان الوطني للإحصاء التابع لمصالح الجمارك، بواقع 7.44 مليار دولار أمريكي في الشهور ال 11 الأولى من 2014، تليها فرنسا ب 5.89 مليار دولار، والولايات المتحدة الأمريكية ب 2.62 مليار دولار أمريكي، وهذا ما يعتبر تحول تاريخي لوضع المبادلات التجارية بين الجزائر والصين ويصفع النوايا الفرنسية لاسترجاع هيمنتها على سوق الجزائرية، وهي نوايا لم يخفها المسؤولون الفرنسيون الذين توافدوا على الجزائر تباعا، ولعل أكثرهم صراحة كان وزير الخارجية لوران فابيوس" الذي صرح خلال مداخلته في منتدى الأعمال الجزائري الفرنسي سنة 2014 برتبة فرنسا في استرجاع مكانتها على رأس شركاء الجزائر في التجارة الخارجية.[1]

وقد جاءت فرنسا خلال الأشهر الأولى من سنة 2015 في المركز الثاني القائمة الدول المصدرة للجزائر بواقع 4.47 مليار دولار بحسب احصائيات نقلتها وكالة الصحافة الفرنسية عن الجمارك الجزائرية وهذا بفضل الأزمة الاقتصادية التي واجهت الجزائر بداية من عام 2014 والتي أدت إلى تجميد العديد من المشاريع التنموية خاصة مع شريكها الصيني وبدأ بعض التجار الصينيين في اغلاق محلاتهم مما فتح المجال أمام فرنسا، والتي بدأت ترى في هذا الوضع الجديد فرصة

لاستعادة مكانتها الاقتصادية في الجزائر، بل أن مصدرا دبلوماسيا فرنسيا أكد أن "فرنسا ما زالت في المركز الأول بسيطرتها على 13% من السوق الجزائرية مقابل 12% للصين"، وقد ذكر الخبير الاقتصادي "عبد الرحمان مبتول: "اذا تمكنت فرنسا من المحافظة على موقعها الذكي بمشاريع شراكة مريحة للطرفين، فستستعيد مكانتها"، وأن فرنسا ستبقى المستثمر الأول في الجزائر خارج قطاع المحروقات بأكثر من ملياري دولار.[2]

المطلب الثاني:مستقبل التعاون بين البلدين

في ظل التنافس الكبير على الجزائر من طرف القوى الكبرى طرحت الصين مشروعا خماسيا مستقبليا نص على النقاط التالية:

- الاتفاق على إعداد حصيلة حول الانجازات المحققة في إطار المخطط الخماسي 2014-2018، ووضع مخطط خماسي جديد 2019-2023 ، وجاء هذا الاتفاق، حسب وزارة الشؤون الخارجية، خلال المحادثات التي أجراها وزير الشؤون الخارجية عبد "القادر مساهل" مع نظيره الصيني "وانغ يي "في إطار الزيارة الرسمية التي يقوم بها إلى الصين.[3]

- الاتفاق على مواصلة التشاور بين البلدين من أجل تجسيد المشاريع الجاري اقامتها، ولدى تطرقهما إلى الشراكة الإستراتيجية الشاملة الجزائرية-الصينية التي أقرها رئيس الجمهورية

[1] هشام حدوم ،الصين "تهزم " فرنسا للمرة الثانية في الجزائر،متاح على:
www.djazairess.com/elbilad/227401، بتاريخ:07/06/2019

[2] المرجع نفسه

عبد "العزيز بوتفليقة" ونظيره الصيني شي "جين بينغ" في 2014 أشاد الوزيران بجودة الأواصر التي تربط البلدين وبالمستوى الذي بلغته في مجال تنفيذ المشاريع المشتركة و المخطط الخماسي 2014-2018.

-بتبادل التحاليل ووالرؤى حول المسائل الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المتبادل، لا سيما حول أوضاع الأزمات و الصراعات و مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة وكذا إصلاح مجلس الأمن ومؤسسات الإدارة الدولية، كما اتفق المسؤولان على الإبقاء على التشاور و تعزيزه بين البلدين في المحافل الدولية و تم خلال هذا اللقاء إثراء الإطار القانوني للتعاون الجزائري-الصيني بالتوقيع على ثلاث اتفاقيات تخص ميادين المشاورات السياسية بين البلدين والسياحة وكذا الإعفاء من التأشيرة بالنسبة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والمصالح بالبلدين، وسمحت زيارة السيد مساهل إلى بكين التي تأتي في سياق احتفال البلدين بالذكرى الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية، للوزيرين بتقييم وضعية التعاون الثنائي و آفاق تطويره.[1]

[1] مخطط خماسي جديد للتعاون الجزائري الصيني،https:el-massa.com/dz/تم الاطلاع عليه:10/06/2019.

خلاصة واستنتاجات:

في هذا الفصل يمكن القول أن العلاقة الصينية الجزائرية تمت بناء على العلاقات التاريخية بين البلدين، حيث أن الصين قد وجهت اهتماماتها إلى الجزائر للعمل على تعزيز الاقتصاد الصيني،وخلق مجال كبير للتنافس على المصالح الاقتصادية في الجزائر، وفي ظل الوجود الفرنسي والأمريكي في الجزائر بشكل كبير، أصبحت الصين تشكل تهديدا كبيرا على مصالح هذه الدول في الجزائر.

- إن الموقع الاستراتيجي الذي تمتلكه الجزائر من مقومات طبيعية كالثروات الباطنية (بترول. غاز. معادن....) جعلها تمتلك مكانة هامة في الساحة السياسية الدولية.

إن العلاقة الصينية الجزائرية تعتبر علاقة وطيدة نظرا لعدة جوانب:

- الجانب التاريخي: تعتبر العلاقات الصينية الجزائرية علاقات قديمة جدا بفضل روابط المودة التي تجمع البلدين.
- الجانب السياسي: إن الصين قد دعمت الجزائر سياسيا في حق تقرير مصيرها إبان الفترة الاستعمارية نظرا للعوامل المشتركة للبلدين، حيث أن كليهما تعرضا للاستعمار، لأن مبدأ الصين يقوم على مناهضة الاستعمار بشتى أنواعه.
- الجانب الاقتصادي: إن سعي الصين للهيمنة الاقتصادية قد أدى بها إلى الاهتمام بالجزائر مظرا لما تزخر هذه الأخيرة من مقومات اقتصادية.
- إن التواجد الفرنسي في الجزائر خاصة قد شكل عائقا للصين في استثماره بالجزائر وهذا أدى إلى تصاعد التنافس الصيني الفرنسي على المقدرات الاقتصادية الجزائرية بناءا على أن الصين تسعى لتكريس هيمنتها الاقتصادية في العالم، وهذا ما أدى إلى تعزيز التطلعات والأفاق الصينية الجزائرية بطرح مشروع " المخطط الخماسي الصيني الجزائري " في المستقبل

حاولنا في هذا الموضوع على الإجابة على الإشكالية البحثية المتعلقة بمحددات اهتمام الصين بالمنطقة العربية في الفترة الممتدة من 2000-2018 وذلك من خلال عرض ابرز العناصر المتضمنة لطبيعة العلاقات الصينية العربية انطلاقا من المحددات الخاصة بالسياسية الخارجية الصينية بصفة عامة، ومعرفة أهم العوامل التي تساعد الصين في بلورة سياستها الخارجية القائمة على أساس اقتصادي يتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية، وسعيها الكبير إلى فرض منطقها الذي يرمي إلى التوجهات الصينية القائمة على أساس الهيمنة الاقتصادية وذلك بالوصول إلى المناطق الاستراتيجية التي قد تعزز مقدرات الصين الاقتصادية انطلاقا من التنافس القائم حول مصادر الطاقة بينها وبين القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

كما ان لجوء الصين إلى المنطقة العربية جاء للتضييق على النفوذ الأمريكي والأوربي في المنطقة ومما ساعد الصين في ذلك هو الركائز المتجذرة والعوامل التاريخية وروابط الود والصداقة التي تربط الصين بالدول العربية حيث أن الصين قد ساعدت الدول العربية في حل مشاكلها والوقوف إليها جنبا إلى جنب في عديد القضايا التاريخية وعلى رأسها القضية الفليسطينية ومع تسارع وتيرة الأحداث السياسية والتحولات التي تشهدها المنطقة العربية انطلاقا من ثورات الربيع العربي على الأنظمة العربية ، وهذا أدي بالصين إلى القلق نظرا لتهديد مصالحها الكبرى في المنطقة والانعكاسات التي قد تعود بالسلب على السياسة الداخلية الصينية ، وهذا ما جعل السياسة الخارجية الصينية تبتكر سبلا جديدة في إطار تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية واطلاق مبادرة الحزام والطريق لا إعادة إحياء طريق الحرير من خلال ربط الصين والدول الإقليمية والدول العربية خاصة من أجل اعادة بعث العلاقات الاقتصادية .

إن المحددات التي تمتلكها المنطقة العربية والجزائر بوجه الخصوص قد تجعل الصين ترغب في الاستفادة منها من خلال برمجة المشاريع الإنمائية التي تخدم الاقتصاد الصيني اكثر فأكثر وهذا ما جعل الصين في يومنا هذا تنافس على افتكاك الريادة والصدارة من خلال الهيمنة الاقتصادية.

-قائمة المراجع:

أولا: الكتب.

1- اسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962**،الجزائر،دار هومة،2009

2- احمد الكبسي، **مبادئ العلوم السياسية**،(ط1،اليمن،مطابع مؤسسات الكتاب المدرسي،دس)

3- أوديد شيكار ، **العصر الصيني والقوة الاقتصادية**،(تر: مركز التعريب ،بيروت،ط1،2005)

4- بايتس غيل، **الصين و الدبلوماسية**، ترجمة دلال أبو حيدر لبنان دار الكتاب العربي 2009,

5- جرجس فوزي، **النظام الاقليمي والقوى الكبرى**،بيروت،ط1،مركز الدراسات العربي،1997.

6- جندي سارة، **العلاقات العربية الصينية –دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير جامعة الجزائر 3 كلية العلو السياسية والعلاقات الدولية،2014

7- حسام الدين إبراهيم عثمان، **الموسوعة الجغرافية الدول،الولايات المقاطعات**،(القاهرة، مصر، دار العلوم للنشر والتوزيع،2004.)

8- حيدر نعمة بخيت، **سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية**، الاردن دار آمنة 2014.

9- دانيل بوتشاين،رينيه ديكيرا،**التنين الاكبر، الصين في القرن 21**(تر:شوقي جلال،سلسلة عالم المعرفة،رقم271.)

10- صبري مقلد اسماعيل،**العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**،القاهرة ، المكتبة الاكاديمية،دط،1991

11- عامر شرعان ،**السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي** ، المركز العربي الديمقراطي، برلين ألمانيا

12- كاظم هاشم نعمة ،**سياسة الكتل في اسيا** ، اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس،ط1999،1

13- محمد السيد سليم ،**تحليل السياسة الخارجية**،(القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،ط2، 1998).

14-زيقينو بريجينسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى ، الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الاستراتيجية ، (تر : امل الشرقي، عمان الأهلية للنشر والتوزيع ، ط1، 1999.)

-الرسائل و الأطروحات :

1-توفيق حكيمي، **الحوار الواقعي النيوليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني**، جامعة باتنة الحاج لخضر ،دراسة ماجيسير 2008

2-خالد دياب محمد، مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في المنطقة في منطقة الشرق الأوسط الرياض كلية الدفاع الوطني بحث إجازة زمالة الدورة ،2013.

3-عبد الواحد ناصر، **النظام العالمي في مصطلح القرن الحادي والعشرين**، كلية الحقوق الرباط 1999.
4-محمد عطية، **التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية**، رسالة ماجيستار، جامعة الازهر غزة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
5-عبد الرحمن أوجانة، الصعود الصيني في العالم المعاصر1991-2016، مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة

المجلات:
1- طيب جميلة، **العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة العلاقات الصينية الجزائرية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5 ،العدد1، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية جوان.

2- خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر،(نجلة اقتصاديات إفريقيا)**، العدد 1، الجزائر،2004،

3- محمد حمشي، سامية ربيعي، **ستون سنة من العلاقات الصينية-الجزائرية "المجلة العلمية بالبحوث الصينية المصرية"**، العدد1ن المجلد 02 مصر .

4-أبو بكر الدسوقي، **الدور العالمي للصين رؤى مختلفة**, مجلة السياسات الدولية،2008.
5 -ادريس الكويني،**تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي، مجلة أفاق المستقبل**، مركز الامارات، للدراسات والبحوث الاستراتيجية السنة الرابعة جانفي 2013، العدد 13،ص،16

6-خضير محمد ياس، **الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي**، (بغداد:مجلة السياسة الدولية ،العدد 24، 2014،ص60
7-عبد العزيز حمدي عبد العزيز ،**قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا**، السياسة الدولية عدد145، جويلية 2001 .

8-عماد منصور، **السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية**،مجلة سياسة عربية، المركز العربي للأبحاث العدد 21 جويلية
9-غسان العزي ،**11 أيلول سبتمبر 2001 والنظام الدولي تغيرات مفهومية في شؤون الشرق الأوسط**، العدد 105 .
10-محمد عبد السلام، **الاستراتيجات النووية الجديدة لاستخدام السلاح النووي**، مجلة السياسة الدولية، عدد164، افريل 2006.
11-محمد نعمان جلال، **تسليم الراية في القيادة الصينية: الدلالات والأبعاد** ،السياسية الدولية العدد152 افريل 2003.

12-مدحت أيوب، **الآسيان بين بيكين وواشنطن**، مجلة السياسة الدولية العدد 137 المجلد 46.
13-منصور عماد، **السياسة الخارجية من منظور الثقافة الاستراتجية** ، قطر مجلة سياسات عربية العدد2016،21.

مواقع الكترونية:

1-أمينة محسن عمر أحمد الزيات، المركز العربي الديمقراطي تم الاطلاع عليه يوم 2019/05/13 http ://www.democraticac.de/
2- عمار عباس، قراءة في التعدل الدستوري لسنة 2008 "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية لسنة 2009 متاح على:
ammarabbes.blogspot.com/2012/04/2008-2009-1996.html تم الاطلاع 07/05/2019
3- هشام حدوم ،**الصين "تهزم " فرنسا للمرة الثانية فى الجزائر**،متاح على: www.djazairess.com/elbilad.، بتاريخ:07/06/2019.

4- عبد الحميد بن محمد،فرنسا والصين-صراع على الريادة التجارية بالجزائر،متاح على: ، تم الاطلاع على الموقع 23/05/2019
- عبد القادر خليل،**التعاون الصيني الجزائري مستقبل مشرق موقع الصين بعيون عربية،** تاريخ جويلية،2018 https://www.chinaarabic.org/?p=38627تم الاطلاع عليه في يوم 2019/06/10
5- مخطط خماسي جديد للتعاون الجزائري الصيني،/https:el-massa.com/dzتم الاطلاع عليه:10/06/2019.

تم الاطلاع عليه 08/06/2019.
www.aljazeera.net/news/ebusines

6-محمد الطاهر عديلة، **الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي**،http//revues-ouregla.dz تم الاطلاع عليه 08/06/2019
7- لؤي يحيى الإرياني،الدبلوماسية الاقتصادية،http://www.alestethmar.net/news.php?id=23649 تم الاطلاع عليه يوم 22/06/2019

فهرس المحتويات:

المواضيع	الصفحة
اهداء.	-
شكر و تقدير.	-
مقدمة.	06-03
الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية الصينية.	27-06
المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية الصينية وأهم محدداتها والمقاربات المفسرة لها.	20-07
المطلب الأول: المراحل التاريخية للسياسة الخارجية الصينية .	08-07
المطلب الثاني: المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الصينية .	18-09
المبحث الثاني: أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الصينية.	23-20
المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الصينية و أدواتها.	22-20
المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الصينية.	23-22
المبحث الثالث: المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية الصينية.	25-23
المطلب الأول: القوة الناعمة.	25-24
المطلب الثاني: الاعتماد المتبادل.	26-25
الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية.	44-29
المبحث الأول: العلاقات الصينية العربية وأهم مرتكزاتها	35-29
المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الصينية العربية	31-30
المطلب الثاني: مرتكزات العلاقة الصينية العربية.	34-31
المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الصينية بالمنطقة العربية.	44-34
المطلب الأول: محددات اهتمام الصين بالمنطقة العربية.	40-34
المطلب الثاني: موقف الخارجية الصينية من الثورات العربية.	44-40
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه 2018-2000.	60-49
المبحث الأول: المحددات السياسية والاقتصادية الجزائرية وعلاقاتها بالصين	50-49
المطلب الأول: لمحة عن الجزائر.	51-50
المطلب الثاني :المعطيات الساسية والاقتصادية.	51-50
المبحث الثاني: العلاقات الصينية الجزائرية بين فرص الاستمرارية و التقدم.	57-51
المطلب الأول: العلاقات التاريخية والسياسية بين الصين و الجزائر.	53-51
المطلب الثاني :العلاقات الاقتصادية والعسكرية.	56-53
المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية الصينية بين المعيقات والافاق المستقبلية.	60-57

فهرس المحتويات:

المطلب الأول: المعيقات التي يواجهها الاستثمار الصيني في الجزائر.	59-57
المطلب الثاني :آفاق ومستقبل التعاون بين البلدين.	60-59
الخاتمة.	61
قائمة المراجع.	65-62
فهرس المحتويات .	65

ملخص الدراسة:

تقوم الدراسة على تبيان أهمية المنطقة العربية بالنسبة للصين نظرا لما تتكتسبه المنطقة العربية من محددات، وقد سعت الصين إلى بلورة سلوكها الخارجي عن طريق الاهتمام المتزايد بالمنطقة العربية ذلك لحاجة الصين لحصولها على موارد إضافية لتعزيز ومواكبة نموها الاقتصادي المشهود في ضل سياسة الانفتاح التي تنتهجها الصين وفق مقاربة القوة الناعمة، ومما زاد من حجم العلاقات بين الجانب الصيني والجانب العربي هو ذلك الرابط التاريخي القديم الذي يربط الطرفين ببعضهما البعض، وتجلى ذلك في طريق الحرير بصيغته القديمة والجديدة وذلك لربط الصين مختلف الدول وخاصة العربية بخارطة الصين الجديدة.

ان اختيار الجزائر كنموذج جاء ليوضح طبيعة السلوك الخارجي الصيني تجاه الجزائر خاصة في جانب العلاقات بين الصين والجزائر عبر مختلف أبعادها التاريخية والسياسية والاقتصادية وتشتد المنافسة بين الصين والقوى الكبرى الأوربية على بسط نفوذها في منطقة الشمال الإفريقي والجزائر خاصة.

Study Summary:

The study to demonstrate the importance of the Arab region for China because of the Arab region of the determinants, China has sought to develop external behavior by the growing interest in the Arab region to need China's access to additional resources to strengthen and keep pace with economic growth acclaimed lost in the opening-up policy of China, according to soft power approach, and increasing the size of the relations between the Chinese side and the Arab side is that the historic link that binds the two parties to each other, and reflected in the silk as old and new road linking China to various countries, especially Arab Map of New China.

The choice of Algeria as a model has been used to explain the nature of China's external behavior towards Algeria, particularly in the relations between China and Algeria, through its various historical, political and economic dimensions. The competition between China and the major European powers has intensified in the North African region,